أ. د. ديزيره سقال

مسائل لغويّة



٢٠٢١

أ. د. ديزيره سقال

مسائل لغويّة

٢٠٢١



يقصد بالمسائل اللغويّة المسائل المتعلّقة باللغة التي قام النحاة بدراستها، وربما اختلفوا فيها بفعل نشوء المدارس النحويّة. والكتاب يتناول عددًا من المسائل التي تطرحها أو طرحتها اللغة العربيّة.



القسم الأوّل:

مدخل إلى المسائل اللغويّة

١ – ما المقصود بالمسائل اللغويّة: يقصد بالمسائل اللغويّة المسائل المتعلّقة باللغة التي قام النحاة بدراستها، وربما اختلفوا فيها بفعل نشوء المدارس النحويّة، كما في مسألة "ما" المشبّهة بـ "ليس" بناء على لغتي تميم والحجاز، أو في مسألة طبيعة جملة النداء، أهي تشتمل على فعل محذوف أم لا، أو في مسألة "أفعل" التعجّب، أَفِعْل هو أم اسم، أو في غير هذا من المسائل...

٢ – نشأة المسائل النحويّة: مع مجيء الإسلام راح العرب يبشّرون بالدين الجديد. ونتيجة لهذا، دخل في الإسلام شعوب وأمم وأشخاص ليست العربيّة لغتهم. وقد مثّلت العربيّة بالنسة إلى هؤلاء لغة جديدة تعلّموها، ولكنّ اللحن تسرّب إلى كلامهم، وتسلّل إلى آيات من القرآن الكريم، فكان على العرب أن يحافظوا عليه من الخطإ، ولا سيّما أنّه آنذاك لم يكن مدوّنًا. وحتّى مع تدوينه، لم يكن الإعجام منتشرًا ولا الضبط، فكان الخطأ يتسلّل إلى الجمل، وكان لا بدّ من إصلاحه.

هكذا أَوكلَ الحجاجُ بن يوسف إلى أبي الأسود الدؤلي، وهو من العرب الثقات في اللغة، أن يضبط القرآن الكريم. فقام بهذا، وكانت تلك أولى مراحل وضع اللغة العربيّة.

ومع الوقت، انتشر علم الكلام، في مستهلّ العصر العباسيّ، وراحت حركة الترجمة والنقل تفتح عقول العرب على معارف جديدة، وعلى إمكانات لم تكن في متناولهم من قبل من أجل أن يبسطوا فكرهم ويطوّروه، ومن هذا الفكر اللغويّ.

فحين قام السريان بتعريب كتب **أرسطو**، ومن بينها قواعد اللغة (الجراماتيكا)، ومع التعرّف إلى قواعد اللغة السريانيّة، بدأ العرب بوضع قواعد للغتهم من أجل أن يضبطوها وينشروها بعيدًا عن الخطإ، وبشكل موضوعيّ. فراح بعض اللغويّين يضعون الكتبَ في اللغة وأبوابها. ولكنّ أولى هذه الكتب لم تكن تشمل كامل أبواب اللغة، بل تناولت عددًا من المسائل، وتوقفت عندها، ومن هذا "كتاب اللامات"، **للخليل بن أحمد الفراهيديّ**، واضع علم العروض.

أ – المدارس النحويّة ونشأة المسائل: على أنّ أولى كتب النحو التي تناولت كامل أبواب النحو كانت "الكتاب" **لسيبويه**، تلميذ **الخليل ويونس**، إذ وضعه، كما جاء، في ألف ورقة، وضمّنه كلّ ما يملك من المعارف النحويّة، صرفًا وإعرابًا. والسبب كان خلافًا في مسألة سُمّيت "المسألة الزُّنبوريّة" بينه وبين **الكسائيّ** أمام الخليفة، وقد نقلها **الزجاجيّ** في "مجالس العلماء" وكذلك **السيوطي** في "الأشباه والنظائر"، وسواهما، ومفادها أنّ **الكسائيّ** سأل **سيبويه**: "أتقول: قد كنتُ أظنّ العقربَ أشدّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي؟ أم فإذا هو إياها؟" فأجاب **سيبويه**: "بل نقول: فإذا هو هي"، وقاس **سيبويه** جوابه على كلام العرب الشائع الذي يرفع ما بعد "إذا" الفجائيّة على الابتداء، ويليه خبره. فقال له **الكسائيّ**: بل نقول: "فإذا هو إيّاها" (بنصب الضمير الثاني)،[1] وشهد له بعض عرب

[1] – هي مسألة خلافية بين سيبويه والكسائيّ، جرت في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، إذ طلب سيبويه أن يُجمَعَ بينه وبين الكسائيّ للمناظرة؛ فسأله الكسائيّ: "كيف تقولُ: كُنتُ أظُنُّ أنَّ العقربَ أشَدَّ لَسعَةً من

الحُطْمَة، وهؤلاء عرب كان البصريّون لا يعتدّون بلغتهم لقرب مسكنهم من الحضر، إذ يعتبرون لغتهم قد تسلّل إليها الخطل لهذا القرب،[١] فأُفحِم **سيبويه**، وعاد إلى بيته وبدأ بوضع كتابه.

ومع وضع قواعد النحو بدأ النحاة العرب ينشعبون مدارسَ، لكلّ مدرسة طريقتها في التفكير والقياس اللغويّ. وكانت أولى هذه المدارس المدرسة البصريّة (التي انتمى إليها **سيبويه**، بل كان مؤسّسها بحقّ، ومرجعها الأوّل)، ثمّ المدرسة الكوفيّة التي كان مؤسّسها **الكسائيّ**، وأهمّ أعلامها **الفرّاء** الذي وضع "إعراب القرآن" على طريقة النحو الكوفيّ. ثمّ جاءت المدرسة البغداديّة التي كانت، في أساسها، توفيقيّة إذ قامت بالتوفيق بين آراء البصريّين والكوفيّين، وتخيّرت منهما ما رأته أقرب إلى الواقع اللغويّ والمنطق، ولكنّها عرفت في بعض المسائل آراء خاصّة بها، وكان من أبرز أعلامها **ابن جنّي**. أمّا المدارس الأخرى المتأخّرة فلم تكن ذات شأن مهم، كالمدارس الثلاثة المذكورة (ولا سيّما المدرستين البصريّة والكوفيّة)، كالمدرسة الأندلسيّة

الزُّنبورِ، فَإذا هو هي، أو: فإذا هو إيّاها؟" فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصبُ. فقال الكسائيُّ: "لَحَنْتَ"، فسأله عن مسألة ثانية من هذا النحو، هي: "خرَجْتُ فَإذا عبدُ اللهِ القائمُ، أو القائمَ؟" فقال سيبويهِ بالرفع دونَ النصب، فقال الكسائيُّ: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع وتنصب. ثمّ شهد بعض فصحاء العرب مع الكسائي.

وإعراب "هي" في "فإذا هو هي"، هو خبر المبتدإ "هو". وإعراب "إياها" في "فإذا هو إياها" هو: ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعوله لفعل محذوف تقديره يساويها، والجملة الفعلية من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدإ "هو". ومثل هذا إعراب "القائمُ والقائمَ" في الجملة الثانية.

١ – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، القاهرة: دار المعارف، ط٧، ص ٢٧٤

التي نشأت في الأندلس، والمدرسة الشاميّة التي نشأت في الشام، والمدرسة المصريّة التي نشأت في مصر، وسواها.

هكذا، بفعل نشأة المدارس النحويّة وطرقها الخاصّة في دراسة اللغة، ظهرت بينها خلافات في عدد من المسائل، وشكّلت هذه الخلافات مسائل لغويّة كان لها دورها في توسيع قواعد اللغة.

ب – اللهجات: من جهة أخرى كانت اللهجات العربيّة، على اختلاف أنواعها، تمثّل دورًا مهمًّا في نشأة المسائل النحويّة. فالقبائل تختلف في لهجاتها، وبعض هذه اللهجات تنطق بها قبائل أخذ النحاة بها في وضعهم للنحو، كقبيلتي أسد وطيّئ، وقبيلة تميم، وسواها. والمقصود باللهجة "مجموعة من الصفات اللغويّة تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة."[١] والعلاقة بين البيئة واللهجة هي العلاقة بين العامّ والخاص، فاللغة تضمّ خصائص اللهجات التي فيها كلّها، وعليه، فإنّ في اللغة عدة لهجات.

وقد عبّر النحاة في كتبهم القديمة عن اللهجة بلفظة "لغة"، و"لَحْن". أمّا اللغة بمعناها الواسع الذي نعرفه اليوم فقد سمّاها القدامى "اللسان"، وهي من الألفاظ التي تحدّرت إلى نص القرآن الكريم.

وقد شكّلت هذه اللغات (أو اللهجات) مسائل مهمّة في النحو، وأثّرت في وضع قواعده. من هذا القبيل تحريك الضمير في لغة قريش، فهي تحافظ على حركة الضمير المتّصل الهاء الأصليّة، فتضمّه حتّى لو تقدّمت

١ – إبراهيم أنيس، **في اللهجات العربية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٥، ص ١٥

عليه ياء ساكنة أو كسرة، نحو: بِهُو، وعَلَيْهُ، وبِهُمْ، وعلَيْهُمْ... وهي لهجة لم يعتمدها من القرّاء إلّا **يعقوب الحضرميّ**،[١] وهي أيضًا لغة هوازن وأهل الحجاز عمومًا ومن جاورهم من فصحاء اليمن.[٢] ومنها أيضًا ما اختلف فيه أهل الحجاز مع تميم، فقد نصب الحجازيّون المصدر النكرة بعد "أمّا"، فقالوا، مثلًا: أمّا علمًا فعالِمٌ، فأعربوا "علمًا" حالًا، في حين أنّ التميميّين جوّزوا فيه الرفعَ والنصب؛ فإذا كان هذا المصدر معرفة جوّز فيه الحجازيّون الرفعَ والنصب، فقالوا، مثلًا: أمّا العلمُ (والعلمَ) فالعالمُ، في حين أنّ التميميّين يرفعونه فقط. فأمّا النصب فعلى أنّه مفعول له كما يرى **سيبويه**، لأنّ الحال لا تكون معرفة، في حين يعربه **الأخفش** مفعولًا مطلقًا، سواء أكان معرّفًا أو منكّرًا. والكوفيّون يعربونه مفعولًا به، فكأنّك قلتَ: مهما تذكرْ علمًا فعالمٌ.[٣]

وقد تتشكّل المسألة من استعمال قبيلة لفظةً ما في لهجتها بمعنى معيّن، خاصّ بها، يختلف عن معناها عند سواها من القبائل، كما هي الحال، مثلًا، في لفظة "ضَحْضَاح" التي تعني عند جمهور القبائل الماء الرقيق، أو القليل، ولكنّ معناها في لهجة هذيل: الكثير. قال **أبو ذؤيب الهذلي** (من البسيط):

---

[١] – مختار الغوث، **لغة قريش**، الرياض: دار المعراج للنشر، ط١، ١٩٩٧، ص ١٥٣ – ١٥٤

[٢] – المرجع نفسه، ص ١٥٤

[٣] – المرجع نفسه، ص ١٨٠

يجشُّ رعدًا كَهَدْرِ الفَحْلِ يَتبَعُهُ أُدْمٌ   تَعَطَّفَ حَوْلَ الفَحْلِ، ضَحْضَاحِ[١]

وقد تتشكّل المسألة من اختلاف في تحريك بعض الكلمات، صرفيًّا لا نحويًّا (أي من غير أن يختلفوا في محلّها من الإعراب)، كما هي الحال، مثلًا، مع قبيلة أسد التي تفتح سين "سُكارى"/ وهي على صيغة "فُعالى" (بفتح الأوّل)،[٢] وكذا وردت في القرآن الكريم،[٣] وكذلك في كسرهم أوّل الكلمة لتُجانس حركةُ أوّل الكلمة حركاتِ آخرها، كقولهم، مثلًا: زِئِير، وشِهيق،[٤] واللفظتان عند الجمهور: زَئير، وشَهيق.

وقد تتشكّل المسألة من اختلاف بين النحاة في تسويغ حالة نحويّة معيّنة، كما هي الحال، مثلًا، في خلافات البصريّين والكوفيّين في مسائل كثيرة من مسائل النحو، كمسألة انتصاب المنادى بعد الأداة، أو طبيعة "أفعل" التعجّب أفعل هو أم اسم...

ج – القراءات: تشكّل القراءات مصدرًا من مصادر اللغة العربيّة، ومرتكَزًا للنحاة في تثبيت آرائهم النحويّة.

ومن المعروف أنّ القرّاء الثقة سبعة، وأنّهم كانوا ينتمون إلى قبائل مختلفة، في لهجاتها بعض الاختلافات، وكلّها ثقة. من هذا قراءة **ابن**

---

١ – عبد الجواد الخطيب، **من لغات العرب... لغة هذيل**، منشورات جامعة طرابلس الغرب، لا تاريخ، ص ٤٣٤ – ٤٣٥

٢ – وفاء فهمي السنديوني، **مقال: من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد**، مجلة جامعة الملك سعود، م١، الآداب (١ – ٢)، ١٩٨٩، ص ٦٠

٣ – جاء: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكارى﴾ (النساء/ ٤٣)، و﴿ما هم بسُكارى.﴾ (الحج/ ٢).

٤ – وفاء فهمي السنديوني، **مقال: من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد**، ص ٦١

مسعود: ﴿وفاكهةٌ ممّا يتخيّرون، ولحمُ طيرٍ مما يشتهون، وحورًا عينًا...﴾[1] بنصب "حورًا عِينًا"، وجمهور القراء يرفعونها؛ والنصب على اعتبار أنّها مفعول به لفعل محذوف تقديره يُؤْتَون، أو يُزَوَّجون".[2] ومن هذا أيضًا قراءته الآية: ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدّقًا لما معهم﴾،[3] بنصب "مصدقًا" على الحال، وجمهور القراء يرفعها على النعت.

وقد يختلف النحاة في تخريج القراءات، والكوفيّون يخطّئون بعض القراء. من هذا القبيل تخطئة **الكسائيّ** لمن يقرأ الآية: ﴿إنّما أمره إذا أراد شيئًا أن يقولَ له كُنْ فيكون﴾،[4] برفع "يكون" بعد الفاء، **والفرّاء** يرى أنّ حقّها النصب، لأنّها معطوفة على فعل منصوب بـ"أنْ" (أنْ يقولَ)،[5] في حين أن **الفرّاء** يجيز الرفع والنصب معًا، والرفع على الاستئناف، فكأنّه يستأنف هنا جملة جديدة.

---

[1] – الواقعة/ ٢٢

[2] – عبد الجواد الخطيب، **من لغات العرب... لغة هذيل**، ص ٣٥٣

[3] – المرجع نفسه، ص ٣٥٤

[4] – يس/ ٨٢

[5] – شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص ١٥٧

القسم الثاني:

المسائل النحويّة

تمهيد:

كثيرة جدًّا هي المسائل التي كانت فيها خلافات بين النحاة العرب من مسائل النحو العربيّ، بل لا يمكن حصرها. لذلك سنختار بعض هذه المسائل لدراستها، وبها نمثّل على طبيعة الخلافات النحويّة. وهنا نلفت إلى أنّ المقصود بكلمة "النحو" هو القواعد المتعلّقة باللغة التي ينتهجها الإنسان لضبط لسانه. في حين أنّ القواعد نفسها تقوم على أمرين: الصرف، وهو المتعلّق بدراسة هيئات الكلمات، والإعراب، وهو المتعلّق بدراسة مواقع الكلمات في الجمل. والمسائل التي سنختارها للدراسة ستتوزّع بين الصرف والإعراب، فبعضها مسائل صرفيّة، والأخرى إعرابيّة.

تعريف موجز بالمدراس البصريّة والكوفيّة والبغداديّة

مدخل:

سبق أن تكلّمنا على بعض أسباب وضع النحو. وقد ذكرنا مدرستي الكوفة والبصرة؛ ولا بدّ لنا هنا من أن نلفت إلى الموقع الجيو – فكريّ والجيو – سياسيّ الذي نشأت فيه أولى المدراس، والذي مثّل دورًا رئيسًا في الخلاف، لأنّ الفكر الدينيّ والفكر السياسيّ تخطّيا حدودهما المعروفة، ليتسرّبا إلى المواقف اللغويّة عند النحاة، بحسب انتماءاتهم المذهبيّة والفكريّة.

أوّلًا: المدرسة البصريّة:

١ – التعريف بها وبطريقتها (القياس في مدرسة البصرة): وقف البصريّون عند الشواهد الموثوق بصحّتها الشائعة، فكانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحّة، وقد أوّلوا ما ورد مخالفًا للقواعد، وحكموا بشذوذه؛ ولذا كثر عندهم، في حين قلّ عند الكوفيّين، وكثرت الشواذّ والضرورات. والكوفيّون يعتمدون على الشعر المصنوع والمنسوب إلى غير قائله، ولا يقيمون وزنًا كبيرًا للتمحيص، بل يكتفون بالشاهد الواحد، فيستنبطون منه قاعدةً.

لقد قاسَ الكوفيّين على المسموع من العرب، من غير أن يكون لهم سند نقلٍ في بعض الأحيان، في حين أنّ البصريّين لم يقبلوا بالروايات على علاّتها، ولا راعهم أن يجدوا في بعض الأحيان شواهد متعدّدة لقاعدة معيّنة، فتدفعهم كثرتها وتزاحمها إلى قبولها والتسليم بها، ولكنّهم رجعوا عليها بالدراسة والتوثيق، ليتبيّنوا صحيحَها من زائفها، فإذا هم في كثير من المسائل قادرون على أن يفنّدوا ما توارد عليها من شواهد، لا عن تَمَحُّل وتَعَنُّت، بل عن تعمُّق في البحث، وتفهُّم للموضوع، وإذا هم يستطيعون أن يجدوا أقيسةً صحيحة يستبدلونها بالأقيسة الفاسدة، وأُسُسًا مطّردةً يضعونها محلّ القواعد القاصرة. وهكذا جاء نحوُهم أنضج، وأتت قاعدتهم أَسْلَمَ. وكان فحول علمائهم لا يجدون كبير عناء في تعرُّف صحيح الرأي من الفاسد، فتوضع الكتب، وتُساق الأدلّة، مؤيّدةً ما استبانَ صحيحًا.

وهكذا اعتمد البصريّون، في إجازتهم استعمال الكلمات والأساليب، على السماع الكثير والقياس الصحيح، ولم يجيزوا استعمال صيغة أو أسلوب قاما على مجرّد القياس.

٢ – طريقة البصرة القياسيّة: لم يكن نحاة البصرة فلاسفة، ولا عالجوا اللغةَ من الناحية الفلسفيّة، كما فعل **أرسطو وابن سينا**، بل كانت لديهم فكرة عامّة عن اللغة وعن علاقتها بالموجودات؛ فهي بنظرهم مرآة تعكس جميع الظواهر المحسوسة وغير المحسوسة، أعني الأشياء والأفكار، فوجب بالتالي أن يجدوا فيها القوانين نفسها التي يجدونها في الفكر والعلوم والحياة والكون.

من جهة ثانية، ونظرًا إلى ما كان لهؤلاء من تمسّك بالدين الإسلاميّ، ومن نظرة إلى القرآن، فكما أنّ الله هو العقل الخالص الصحيح الذي عبّر عن نفسه من خلال القرآن، كان لا بدّ لهذا الكتاب، بوصفه كلام الله، من أن يكون القاعدة الأساسيّة للغة العربيّة.

نتيجة لهذا كلّه، أصبحت دراسةُ اللغة العربيّة عند النحاة هدفها الإبانة عن الحكمة والتناسقِ الإلهيّين، وأصبحت ترمي إلى الكشف عن كمال العلم الإلهيّ. فمهَمَّةُ النحويّ البصريّ كانت تدور دائمًا حول الفكرة الأساسيّة: إيجادِ الصلة بين اللغة والعقل.

٣ – مصادر المدرسة البصريّة: أجمع الرواة على أنّ مصادر البصريّين في دراساتهم النحويّة كانت ستّة، هي الآتية:

أ – القرآن والقراءات: ما من شكّ في أنّ القرآن أفصح ما نطقت به العرب، وأعلاه قدرًا عندهم، وأبعده عن الضعف. لذلك كان مرجع

العلماء، بل كان دافعهم إلى البحث في لغة العرب، شعرِها ونثرها، لتكون معينهم على فهمه، وتساعدهم على معرفة المقصود من أساليبه، فكثر استشهادهم به، واعتمادهم عليه. ولكنّ البصريّين لم يُجيزوا الاحتجاج بالقراءة الشاذّة. قالوا، مثلًا، في الآية: ﴿واتّقوا اللهَ الذي تسائلون به والأرحامِ﴾[١] بجرّ "الأرحام"، وهذه قراءة شاذّة لا يُحتَجّ بها عندهم، ولا يُقاس عليها. وقد ذكر **ابن يعيش** أنّ أكثر النحويّين ضعّف هذه القراءة، بسبب ما جاء فيها من عطف على الضمير المجرور.

ب – السماع: يقصد به الأخذ عن الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم، وتسجيل شعرهم ونثرهم. وكان هذا السماع هدف العلماء ومبتغى الرواة، ومقصَد الأوائل من النحاة. كانت الرحلة إلى البادية أمرًا مألوفًا، وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق الطبيعيّ للإلمام باللغة والوقوف على أسرارها.

ولم يكن البصريّون، في أخذهم عن الأعراب، يجمعون كلّ ما يصادفهم في رحلتهم، أو يُنقَل لهم عنهم، بل كانوا لا يعتمدون إلّا ما يطمئنّون إليه ويستوثقون منه. ففي رحلتهم إلى البادية لطلب اللغة، لم يقصدوا إلّا القبائل التي عُرِفَت ببُعدها عن الفساد، ولا طلبوا إلّا المواطِنَ التي اشتهرت بجودة الأساليب؛ فهم ما تركوا حاضرة خلفهم إلّا لأنّهم لم يرتضوا أساليبها، ولم يعتمدوا على لغة أهلها، فالحاضرة معرّضة للتأثّر بلغات الوافدين عليها، والمخالطين لأهلها. كذلك تركوا القبائل المجاورة للأعاجم

---

[١] – النساء/ ١

التي يمكن أن تتّصل بينها وبينهم أسباب الحياة، فتتأثّر اللغة ويفسد اللسان، وأخذوا طريقهم إلى البادية موطنِ اللغة الصافية الخالصة.

وبالجملة فإنّه لم يؤخَذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم من حولهم. فالبصريّون لم يكونوا يميّزون لغةً عن لغة إلّا أن تكون أقربَ إلى القياس، وأبعدَ عن الشذوذ. إنّ لغاتِ العرب كلّها عندهم في الأعتبار، ولا يصحّ ردّ لغة بالأخرى، على حدّ تعبير **ابن جنّي**.

ج – الشعر العربيّ: لقد سعى البصريّون جادّين وراء صحيح اللغة، ونقدوا نقدًا واعيًا أساليبها، واعتمدوا اعتمادًا دقيقًا لخالصها وصافيها، وحرصوا على أن يكون مَن تؤخذ عنه اللغة أهلًا للأخذ عنه، ولذلك قسّموا العربَ أربعَ طبقات:

١ – الطبقة الأولى، وهي طبقة الجاهليّين.

٢ – الطبقة الثانية، وهي طبقة المخضرمين.

٣ – الطبقة الثالثة، وهي طبقة الإسلاميّين، حتّى **ذي الرمّة** المتوفّى عام ١٢٧ هـ.

٤ – الطبقة الرابعة، وهي طبقة المولّدين والمحدثين.

فبالنسبة إلى الطبقتين الأوليين، رأى البصريّون أن يُستشهَد بشعرهما مطلقًا، وهذا رأي جميع العلماء لا يختلفون عليه.

أمّا الطبقة الثالثة، أي طبقة الإسلاميّين، فقد اختلف العلماء في الأخذ عنها، وقد أَلْحَنَ بعضُ رجالها وأخطأوا، وكان لا يُعَدّ الشعرُ إلّا ما

كـانَ للمتقـدّمين، ولكـنّ معظـمَ العلمـاءِ رجّحـوا جـوازَ الأخـذ عـن رجالها، فاستشـهدوا بشـعرهم، وجعلـوه مرجعًـا مـن مـراجعهم. ويعلّـل **ابـن رشـيق** في "العمـدة" الاتّجـاه إلى رفضـهم بأنّ كـلّ قـديم مـن الشـعر مُحـدَث في زمانـه، بالإضافة إلى ما كان قبله.

أمّا الطبقة الرابعة، طبقة المحدّثين والمولّدين، فقد اتُّفِق على أنّ كلامها لا يُحتَجّ به، وإنْ مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثوق به، **كالزمخشريّ** الذي استشـهد في تفسير أوائل سورة البقرة من "الكشاف" ببيت من شعر **أبي تمّام**.

وكما اتّفقوا على أنّه يُحتَجّ بشعر المحدَثين، قالوا إنّه لا يجوز الاحتجاج بشـعر أو نثـر لا يُعـرَف قائلـه، خوفًـا مـن أن يكـون لمولّـد أو لمـن لا يوثَـق بفصاحته.[١]

د – القياس: القياس، كما حُدّد، هو حَمْلُ غيرِ المنقول إذا كان في معناه، وهو معظمُ أدلّة النحو، والمعمول في غالب مسائله عليه، ولهذا قيل في حدّه: إنّه علم بمقاييسَ مستَنبَطَة من استقراء كلام العرب.

ولقد مرّ القياس بالمراحل التي مرّ بها غيره من أصول هذا العلم، فلم ينشأ كاملًا، ناضجًا دفعةً واحدةً، بل نشأ ساذجًا، بسيطًا، ثمّ تطوّر مع الزمن.

وللقياس أربعة أركان:

---

١ – على الرغم من ذلك، نجد أكثر النحاة، إن لم يكن كلهم، قد استشهدوا بكثير من الأبيات الشعريّة المجهولة القائل.

- أصل، وهو المَقيسُ عليه،
- وفرع، وهو المَقيسُ،
- وحكم، وهو ما يُنقَل من المَقيس عليه إلى المَقيس،
- وعلّةٌ جامعة، وهي السبب الذي من أجله استحقّ المَقيس حكمَ المَقيس عليه.

ولمّا كان القياس يقوم على السماع من العرب، ويَتّخذ قاعدةً له كلماتِهم التي نطقوا بها، وتصريفَهم الذي أدخلوه عليها، وأساليبَهم التي أنشأوها وتصرّفوا فيها، كان ما وافق القياس، وفَشا في الاستعمال، أقوى ما ورد في اللغة عندهم، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، والجزم بحروف الجزم، والنصب بحروفه كذلك، وغير هذا من المسائل الأساسيّة.

وكان ما خالفَ القياس، وشذّ في الاستعمال، مرذولًا، مطروحًا، كدخول اللام في خبر "لكنّ"، في مثل قول الشاعر: "لكنّني في حُبِّها لَعَميدُ."

وهناكَ مراتب مختلفة بين هذه، فقد ترد الكلمة في الاستعمال، إلّا أنّها لا تكون موافقة للقياس، فلا يقيسون عليها.

وإذا ترجّحت الكلمة بين استعمالٍ كثيرٍ، غير جارٍ على القياس، وقياسٍ قويّ، قليلِ الاستعمال، كان الأحقُّ حملُها على ما كثر استعماله.

أمّا إذا تعارضَ الاستعمال والقياس من حيث القوّة في منزلة واحدة، فإنّ المسموع يبقى على ما هو عليه، ولا يقاس على سواه. وإن لم يكن

موافقًا للقياس، وقد ورد عندهم هكذا، فلا يُرَدّ، لأنّنا ننطق بلغتهم، ونتعلّم لسانهم، ولكنّنا لا نقيس عليه غيره.

بهذا أصبح قياس البصريّين بهذه الدقّة والتشدّد، بل كان أصحّ الأقيسة، كما كانت شواهده أصحّ الشواهد، ذلك لأنّهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم، فإذا وافق القياسَ الصحيحَ ،كان ذلك عندهم الغايةَ التي ليست فوقَها غاية؛ وإذا خالف السماعُ الكثيرُ القياسَ رجّحوا جانب السماع على جانب القياس، إذ لا خيرَ في قياس لا يؤيّده السماع.

كذلك لم يجعل البصريّون الشاهد الواحد، أو الذي لم يُعرَف قائله، ولم يجرِ على نمط كلام العرب أصلًا، يُرجَع إليه، وقاعدةً يُقاس عليها.

ه – استصحاب الحال: يعني هذا إبقاء اللفظ على ما يدلّ عليه ظاهره، أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يقمْ دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل، فاستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، حتّى يوجد دليل البناء مثلًا.

و – الحديث النبويّ: نَهَلَ النحاةُ استشهاداتِهم من القرآن والشعر واللغة الفصيحة، لغةِ أعراب البادية، ولكنّهم لم يعتبروا الحديث النبويّ مرجعًا مهمًّا من مراجعهم، مع أنّه صادر عن نبيّ يقول عن نفسه: أنا أفصح العرب، بيدَ أنّي من قريش، ونشأتُ في بني سعد بن بكر.

وقد حاول بعضهم أن يُرجع علّة ذلك إلى أنّ الحديث تجوز روايته بالمعنى، ومن هنا لم يُستشهد به، لأنّه لم يثبت نقلُ ألفاظه عن النبيّ، بدليل اختلاف الروايات في الحديث الواحد.

يُزاد على ذلك أنّ الذين نقلوا الحديثَ ورَوَوه وحفظوه لم يكونوا من العرب، بل كان جلّهم من الأعاجم.

ثانيًا: المدرسة الكوفيّة

١ – التعريف بالطريقة الكوفيّة (الاستدلال): لم تكن لنحاة الكوفة تلك الفكرة التي كانت لنحاة البصرة، فالينبوع الأوّلُ للنحو وللدراسات اللغويّة هو ما جاء في اللغة من تراكيب، وكلُّ ما جاء من اختلافاتٍ في اللهجات. فقد كانوا يكتفون بالحالات التي وردت في اللغة، ويذكرون بيتًا واحدًا للاستدلال عليه.

وهذا لا يعني أنّهم أهملوا القياسَ الذي كان أساسًا عند البصريّين، لكنّ قياسَهم غير قياس البصرة، فالنصوص تأتي عندهم أساسيّةً، ليست كذلك عند البصريّين. وكان تبيانُ صحّةِ حالةٍ من الحالات اللغويّة أن تكون هذه الحالةُ موجودةً قبل كلّ شيء. ولم يعالجوا حالاتٍ لم تُذكر وأريد التعجيزُ بها، لهذا تعلّقوا كثيرًا بالنقل والسماع، ولم يعتمدوا التأويلَ والتعليل، ولم تكثر الشواذّ في قواعدهم، فلقد تقبّلوا المعطيات التي تقدّمها اللغة.

٢ – مصادر المدرسة الكوفيّة: من المسلّم به أنّ البصرة كانت قد سبقت الكوفة إلى الدراسات اللغويّة زمنًا طويلًا، وأنّها شهدت نحوًا اصطلاحيًّا قبل

أن تشهده الكوفة، كما شهدت نحاةً كان لهم أثر كبير في النهوض بهذه الدراسة.

وقد انتقلت هذه الدراسة إلى الكوفة مع كوفيين كانوا قد رحلوا إلى البصرة لطلب العلم فيها، ثمّ رجعوا إلى الكوفة لينشروا فيها ما تلقّوه هناكَ، منهم **أبو جعفر الرؤاسيّ** الذي أخذ عن **عيسى بن عمر الثقفيّ**، و**عليّ ابن حمزة الكسائيّ** الذي أخذ عن **الخليل بن أحمد الفراهيدي**.

فالدراسة الكوفيّة مَدينة، إذًا، في نشأتها، لأعمال البصريّين الأوّلين، ولا يعني هذا أنّ الكوفيّين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة اقتباسًا، أو نقلوها نقلًا، فقد برز فيها طابعهم العلميّ الخالص، فكان لهم في الأصول التي تلقوها تغيير وتعديل، كما كانت لهم، في ما تلقّوه، زيادات، بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها، والرجوع إلى مصادرها الأولى، ليعودوا بنتائج إذا اتّفقت مع ما رجع البصريّون به في بعض الوجوه، فقد اختلفت عنها في وجوه أخرى.

وهكذا كان للكوفيّين طابعهم الخاصّ، ومصادرهم التي أرجعوا إليها أصول دراستهم النحويّة، وكان أبرز تلك المصادر الخمسة الآتية:

أ – النحو البصريّ: هذا النحو الذي تلقّوه عن **عيسى بن عمر الثقفيّ**، و**الخليل بن أحمد الفراهيدي**، و**يونس بن حبيب**، وكما جاء به "كتاب" **سيبويه**. **فالكسائيّ** كان قد درس الكتاب على **الأخفش**، و**الفرّاء** كان قد وقف عليه، وكان **الجاحظ** نفسه قد أهدى **محمّد بن عبد الملك الزيّات** نسخةً من "كتاب" **سيبويه** بخطّ **الفرّاء**، ومراجعة **الكسائيّ**.

ب – لغات الأعراب: لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريّون، وهي لغات أعراب البوادي الذين بعدوا عن الأرياف، وبعدت لغاتهم عن التأثّر بلهجاتها، فالذين نقل البصريّون عنهم واحتجّوا بكلامهم من بين قبائل العرب أولئك الذي لم يختلطوا بالأعاجم، فبقيت لغاتهم صحيحة، لا يشوبها اللحن.

ج – لغات أعرابيّة أخرى: أبى البصريّون أن يستشهدوا بغير لغات قيس وتميم وأسد وعليا هوازن، لكنّ الكوفيّين استشهدوا بلهجات أعراب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطْمَة الذين غلّطَ البصريّون لغتهم ولحّنوها، واتّهموا **الكسائيّ** بأنّه أفسد النحوَ إذ وثق بهم، وأخذ عنهم، واحتجّ بلغتهم على **سيبويه** في المناظرة التي جرت بينهما في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبوريّة.

ولا يعني هذا أخذَهم باللهجات التي أباها البصريّون، بل كانوا يتشدّدون كثيرًا في قبول اللهجات واللغات، ولكنّهم وثقوا بأولئك الذين رأوا أن لغاتهم تمثّل فصيحًا من اللغاتِ لا يصحّ إغفاله، وخصوصًا بعدما رأوها متمثّلة في قراءات القرآن السبع.

د – الشعر العربيّ: الشعر العربيّ، سواء أكان جاهليًّا أم إسلاميًّا أم محدثًا، كان أيضًا من مصادر الدراسات الكوفيّة، احتجّوا به، وبنوا عليه كثيرًا من أصول نحوهم.

هـ – القراءات القرآنيّة: كانت القراءات مصدرًا مهمًّا من مصادر النحو الكوفيّ؛ لكنّ البصريّين كان لهم موقفهم من سائر النصوص اللغويّة،

وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم، ولو بالتأويل، قبلوه، وما خالفها رفضوا الاحتجاجَ به، ووصفوه بالشاذّ الذي لا يقاس عليه. كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغويّة، وعدّوها شاذّة، ولم يقيسوا عليها. فقياسهم كان على شيء كثير من الصرامة، ولا يقبل بما ليس شائعًا أو متواترًا.

لكنّ الكوفيّين كانوا يجيزونها ويحتجّون بها، بل عقدوا عليها قواعد لا حصرَ لها، مثل تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

هذه مصادر المدرسة الكوفيّة. أمّا أهمّ مصادر هذه المدرسة فهي أنّ الكوفيّين كانوا يعتدّون بالمثال الواحد ويعمّمون الظاهرة الفرديّة، ويقيسون عليها؛ في حين كان البصريّون يبنون قاعدتهم على الأغلب الشائع، ويهملون الشاذّ النادر. وكان الكوفيّون يعتمدون على من كان يجاور مصرَهم من العرب الذين فسدت لغتهم، ولا يتصلّبون في أمر الرواية، ولذلك نجدهم يعودون كثيرًا إلى ما يسمعون من العرب من غير تمحيص كبير؛ ولم يكن البصريّون ينحون هذا المنحى لأنّهم كانوا يتحرّجون في أخذ كلام العرب، فيشكّون في الأمثلة النادرة، ويحملونها على الشذوذ.

وبالإجمال، كان الكوفيّون يكتفون بالشاهد الواحد، يجعلونه أساسًا يبنون عليه حكمهم، ويستنبطون منه قاعدةً عامّة، بل ربّما يقومون بوضع القاعدة اعتمادًا على الرأي إن أعوزتهم الشواهد.

ثالثًا: المدرسة البغداديّة

١ – حقيقة المدرسة البغداديّة: نشأ اتّجاه جديد في النحو يختار من المذهبين المتقدّمين، وإن كان الطابع البصريّ يغلب على هذا المذهب الجديد.

وكان نشوء هذا الاتّجاه النحويّ يوم دخل **المبرّد** و**ثعلب** بغداد، وبعد أن أقبل نحاتها يأخذون النحو عن الشيخين، ويختارون من المدرستين. وحدث بعد هذا أن سار النحو العربيّ في ثلاثة اتّجاهات:

١ – الاتّجاه البصريّ المتمثّل في تلاميذ **المبرّد**.

٢ – الاتّجاه الكوفيّ المتمثّل في تلاميذ **ثعلب**.

٣ – اتّجاه تلاميذ **المبرّد** و**ثعلب** الذين خلطوا بين المذهبين، وأخرجوا مذهبًا نحويًّا، أُطْلِق عليه، فيما بعد، اسم المذهب البغداديّ، أو مدرسة بغداد النحويّة.

٢ – تطوّر المذهب البغداديّ: ظلّ المذهب البغداديّ على هذه الطريقة حتّى تسلّم زعامة هذه المدرسة **أبو علي الفارسيّ** وتلميذه **ابن جنّي**، فتطوّر المذهب على يديهما.

فعلى يد **أبي عليّ** و**ابن جنّيّ** ذابت الفوارق بين المذهبين، فليس هناك مذهب بصريّ ومذهب كوفيّ، بل ثمّة مذهب جديد بغداديّ، لا يتعصّب لهؤلاء، ولا ينحاز إلى أولئكَ، ما دام لهذا المذهب دليلٌ يبعث فيه الحياة، ويكتب له البقاء.

وقد صوّر هذا المذهبَ البغداديّ **ابنُ جني** تصويرًا رائعًا، دلّ على عقليّة لا تتأثّر بالماضي، عقلية حرّة، لا تُضفي القدسيّة على مذهب ما، لأنّ الحقّ أكبر من هذه القدسيّة.

ويبدو أنّ النحو، في المرحلة التي لمع فيها نجمُ **أبي عليّ** وتلميذه **ابن جني**، كان في ألمَع المراحل في تاريخ بغداد، وقد اشتهرت هذه الحقبة من تاريخ النحو في بغداد بالفلسفة والمنطق، يدلّ على ذلك هذه التعليمات الكثيرة، وهذه الأقيسة العديدة، وهذه المقدّمات المنطقيّة التي لا تُحصَر، والتي تظهر بوضوح في نحو **أبي عليّ** وفي أقيسة **ابن جني**، وفي تعليلات **الرمّاني**.

القسم الثالث:

بعض المسائل النحويّة

١ – "ما" الحجازيّة و"ما" التميميّة

"ما" حرف مشبّه بليس، يعمل عملها، نحو: "ما هذا بشرًا"،[١] وقد أشبهَتْها من وجهين: " أحدهما أنّ "ما" تنفي الحال، كما أنّ "ليس" تنفي الحال، والوجه الثاني أنّ "ما" تدخل على المبتدإ والخبر".[٢] ولها ثلاث أخوات: لا، وإنْ، ولاتَ. هذه لغة القرآن والحجاز. ولا خلاف على عملها بين البصريّين والكوفيّين. لكنّ البصريّين يرون خبرَها منصوبًا بها، تمامًا كما هي الحال في خبر "كان" وأخواتها، في حين أنّ الكوفيّين يرونه منصوبًا بنزع الخافض.

أمّا التميميّون فيهملون هذه الأحرف، لهذا السبب سُمّيت "ما" حجازيّة، فإذا أُعملت هي أُعملت أخواتها مثلها، وإذا أُهملت هي أُهملت أخواتها أيضًا. أمّا إهمالها عند التميميّين فلأنّهم اعتبروا الحرفَ إنّما يعمل إذا اختصّ بالأسماء، كما هي حال أحرف الجرّ، مثلًا، أو بالأفعال، كما هي حال أحرف النصب؛ أمّا إذا دخل الحرف على كلّ من الاسم والفعل، فهو مهمل، لا يعمل، كحال أحرف العطف. لهذا السبب كانت هذه الأحرف، وعلى رأسها "ما"، مهملة عند التميميّين.[٣]

---

١ – يوسف/ ٣١

٢ – عبد الرحمن الأنباري، **أسرار العربية**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧، ص ٩٠

٣ – راجع تسويغ عبد الرحمن الأنباري في هذه المسألة: في: المصدر نفسه، ص ٩٠ – ٩١

وقال **الزمخشريّ** إنّ القياس في "ما" أن لا يعمل، لأنه ليس حرفًا مختصًّا، على النحو الذي ذكرنا قبل قليل. ويعتبر بدوره أنّ لغة تميم أَقْيَس، ولكن لغة الحجاز أفصَح، لأنّ القرآن نزل بها.[١] وقد ذكر **الأصمعيّ** أنّه لم يسمع نصب خبر "ما" في شيء من أشعار العرب.[٢]

ونلفت في هذا المجال إلى أنّ النحاة عمومًا قالوا باستعمال ما هو أشيع، لا بما هو أكثر قياسًا، وجوّزوه. ومن هذا القبيل تفضيلهم استعمال "ما" على لغة الحجاز، واعترافهم بأنّ لغة تميم أقيَس. يقول **ابن جني**: "اللغة التميميّة في "ما" هي أَقزى قياسًا من حيثُ كانت عندهم ك"هلْ" في دخولها على اللام مباشِرَةً كلَّ واحدٍ من صَدرَي الجملتين: الفعلِ والمبتدإ، كما أنّ "هل" كذلك. إلّا أنّكَ إذا استَعملتَ شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازيّة؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل."[٣] ويقول: "واعلم أنّكَ إذا أدّاكَ القياسُ إلى شيء ما، ثمّ سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه على بشيءٍ آخر على قياسٍ غيرِه، فدَعْ ما أنتَ عليه إلى ما هم عليه."[٤]

وقد أجمع النحاة على أنّ "ما" إذا أعملت (على لغة الحجازيّين) بطل عملها بسهولة، وإن أشبهت ب"ليس"؛ ف"ليس" فعل، والفعل أثبت

---

١ – الزمخشري، **شرح المفصل**، القاهرة: إدارة الطباعة المنيريّة، لا تاريخ، ١/ ١٠٨

٢ – الموضع نفسه

٣ – ابن جني، **الخصائص**، القاهرة: المكتبة العلمية، ١٩٥٢، ١/ ١٢٥

٤ – الموضع نفسه

عملًا وأقوى، و"ما" حرف غير مختصّ، فهي أضعف من جهتين: الأولى لحرفيّتها، والثانية لعدم اختصاصها؛ من هنا سرعة بطلان عملها.

وعليه، فإنّ البصريّين والكوفيّين اتفقوا على إعمال "ما"، فهي تشبه فيه الأفعال الناقصة، وتحديدًا "ليس" من بينها، واختلفوا في خبرها، أَمَنْصوب هو في الأصل أم بنزع الخافض، في حين أنّ التميميّين خالفوهم في إعمالها مطلقًا.

٢ – ناصب خبر "ما" الحجازيّة

رأى الكوفيّون، كما ذكرنا قبل قليل، أنّ "ما"، في لغة الحجاز، لا تعمل في الخبر، بل هو منصوب بنزع الخافض، كما أسلفنا، في حين رأى البصريّون أنّها تعمل فيه وتنصبه.

وقد احتجّ الكوفيّون بأنّ القياس في "ما" أن تكون مهملة، لأنّ الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصًّا، كحروف الجرّ، مثلًا، فهي تختصّ بالأسماء، وحروف الجزم المختصّة بالأفعال، في حين أنّ "ما" مشتركة بين الأسماء والأفعال، فتقول "ما جاءَ زيدٌ"، كما تقول: "ما زيدٌ قادمًا"، فترى هذا الحرف يدخل على الأسماء والأفعال معًا، ما يعني أنّه ليس مختصًّا، كأحرف الاستفهام، فلا تعمل. لهذا السبب أهملها التميميّون، وهذا هو القياس. أمّا أهل الحجاز، فقد أعملوها لأنّهم أشبهوها بـ"ليس" من جهة المعنى، فأعملوها عملَها. وقد زعم الكوفيّون أنّ هذا الأمر ضعيف، لأنّ تشبيه هذا الحرف بـ"ليس" لا يفترض إعماله عملها، فـ"ليس" فعل، و"ما"

حرف، والحروف أقوى من الأسماء. من هنا قالوا إنّ أصل "ما زيدٌ قائمًا" هو: "ما زيدٌ بقائمٍ"، فحذفوا الباء، فانتصب ما بعدها بنزع الخافض. وقد أكّدوا زعمهم هذا بأن اعتبروا أنّ تقديم الخبر على الاسم يجعله مرفوعًا، لأنّه لا يجوز أن نقول: "ما بقائمٍ زيدٌ"، وكذلك إذا دخل الاستثناء على الخبر، كقولنا: "ما زيدٌ إلّا شاعرٌ" لم يجز النص،ب لأنّنا لا نقول: "ما زيدٌ إلّا بقائم"، فنرفع الخبر.

ورأى البصريّون أنّ الدليل على نصب "ما" لخبرها أنّها أشبهت "ليس"، فكان لا بدّ من أن تعمل عملَها، لأنّ "ليس" تدخل على المبتدإ والخبر، فتعمل فيهما معًا، وكذلك "ما"، ولأنّ "ما" تنفي ما هو في الحال، تمامًا كـ"ليس". كما أنّ الباء الزائدة التي تدخل على خبر "ليس" تدخل على خبر "ما". وحذف الخافض الزائد لا يستوجب النصب، لأنّ هذا خاصّ بالخوافض الأصليّة وحدها.[1]

---

[1] – يقول عبد الرحمن الأنباري: "وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر منصوب بحذف حرف الجرّ، وهذا فاسدٌ، لأنّ حذف حرف الجرّ لا يوجب النصبَ لأنّه لو كان حذفُ حرفِ الجرّ يوجب النصب لكانَ ينبغي أن يكون ذلك في كلّ موضع، ولا خلافَ أنّ كثيرًا من الأسماء يُحذف منها حرف الجرّ ولا ينتصب بحذفه، كقوله تعالى: ﴿وكَفى باللهِ وَلِيًّا، وكفى باللهِ نصيرًا﴾... وكذلك قولهم: "بحَسْبكَ زيد"، وما جاءني من أحد"؛ ولو حذفتَ حرفَ الجرّ لقلتَ: "حَسْبُكَ زيدٌ"، و"ما جاءني أحدٌ" بالرفع، فدلّ على أنّ حذفَ حرف الجرّ لا يوجبُ النصب." (عبد الرحمن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٩٠)

وفي هذا يقول **العكبريّ**: "إنّ حرف الجرّ هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فضلة موكّدة، وما هذا سبيلُه لا يُجعَل مقدَّمًا في الرتبة حتّى يُقال لما حُذِف انتصبَ ما بعده، بل النصب هنا قبل الجرّ."[١]

وقد وقف **الأنباري** في هذه المسألة إلى جانب البصريّين، وردّ رأي الكوفيّين الذين اعتبروا أنّ القياسَ يقتضي إهمال "ما"، بقوله إنّها أُعمِلَت خلافًا للقياس لشبهها بـ"ليس" من وجهين، كما رأينا: أي بالمعنى والعمل. كما أنّ القرآن الكريم نفسه ينصّ على ذلك، في عدد من آياته، منها: ﴿ما هذا بشرًا﴾،[٢] و﴿ما هُنَّ أمّهاتِهِمْ...﴾[٣]

ورأى أنّ أهل الحجاز أعملوها لشبهها الضعيفِ بـ"ليس"، كما قال الكوفيّون، ولكنْ لهذا السبب يهملونها عندما يتقدّم خبرها على اسمها، أو عندما يدخل الاستثناء على الخبر، أو يُفصَل بينها وبين اسمها بـ"إنْ" الزائدة، أو يتقدّم معمول الخبر على الاسم.

وردّ **الأنباري**، كالبصريّين، زعم الكوفيّين أنّ الأصل في ما زيدٌ قائمًا" هو: "ما زيدٌ بقائمٍ"، ثمّ حذفنا الباء، فانتصب ما بعدها بنزع الخافض، لأنّ الخافض في الخبر ليس أصليًّا، بل زائد لتوكيد النفي، وعندما نحذف الخافض الزائد، لا ننصب ما بعده بالضرورة، فأنتَ تقول: "كفى بزيدٍ فارسًا" كما

---

١ – العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، رسالة ماجستير بإشراف: د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٦، ص ٢٥٥

١ – يوسف/ ٣١

٢ – المجادلة/ ٢

تقول: "كفى زيدٌ فارسًا" برفع زيد على أنّه فاعل "كفى"، وترك "فارسًا" منصوبة على التمييز؛ كذلك إذا قلنا: "بحَسْبكَ زيدٌ"، تحذف الباء الزائدةَ فتقول: "حَسبُكَ زيدٌ"، ولا تنصب، فالخافضُ زائدٌ، ولا يوجب حذفُه النصبَ.

٣ – بين البدل وعطف البيان

أ – التعريف بعطف البيان: هو تابع من التوابع، جامد في معظم الأحيان، يكون من معنى متبوعه، لا من لفظه، ويستعمل للتوضيح والتخصيص، نحو: قرأتُ سيرةَ الخليفةِ عليٍّ؛ فلفظة "عليّ" تابع لـ"الخليفة"، بمعنى أنّها تتبع حركتها في الإعراب، ولكنّها ليست من لفظها،[1] وقد ذُكرت لتوضيح "الخليفة"، لأنّ الخلفاء الذين حكموا عبر الزمن كُثُر، فلا بدّ من تخصيص المعرفة.

وعليه، فإنّ عطف البيان لا بدّ من أن يكون أشهر من متبوعه، لأنّه لو كان أقلّ شهرة منه لم يصلح للتوضيح أو التخصيص.

ب – علاقة عطف البيان بالمتبوع: قلنا إنّ عطف البيان من التوابع، فما هي الأمور التي يتبع بها ما قبله؟

هذه الأمور أربعة، هي الآتية:

١ – يجب أن يطابق عطف البيان متبوعه في الضبط الإعرابيّ كما ذكرنا منذ قليل، أي في الرفع والنصب والجرّ، فهذا حكم ملزم للتوابع،

[1] – لأنّها لو كانت من لفظها لم تصلح لتوضيحها، فالشيء لا يوضح نفسه، بل يحتاج إلى آخر لذلك.

إلّا إذا قُطِع، نحو: جاء زيد بنُ خليلٍ، فاللفظة "ابنُ" هنا يمكن أن تكون عطف بيان، فتتبع "زيد" في الإعراب، ويمكن أن تنصب على أنّها مفعول به لفعل محذوف (تقديره: أقصد، أو ما شابه)، فتكون مفعولًا به، وهذا مشابه للنعت المقطوع.

٢ – ويجب أن يطابق متبوعَه في التعريف والتنكير، فلا يكون أحدهما نكرةً والآخر معرفةً، أو العكس، نحو: أحبّ العسجدَ، أي الذهبَ، فإنّ اللفظة "الذهب" هنا عطف بيان لـ"العسجد"، وهي معرفة أوضحت معرفة قبلها.

٣ – ويجب أن يطابقه في التذكير والتأنيث، فلا يكون أحدهما مذكّرًا والآخر مؤنّثًا.

٤ – ويجب أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع.

ج – القواسم المشتركة بين عطف البيان وبدل الكلّ من كلّ/ مطابقتهما ومخالفتهما: من الواضح أنّ عطف البيان يشبه بدل الكلّ من كلّ كثيرًا، ولكنّ ثمّة أمورًا يطابقه فيها، فيجوز أن يعرب عندئذٍ بدلَ كلّ من كلّ أو عطف بيان، وأمورًا يخالفه فيها، فلا يمكن عندئذٍ إلّا أن يعرب عطف بيان.

أ – مطابقة عطف البيان للبدل: يشبه عطف البيان بدلَ الكلّ من كلّ في الجمود، فكلاهما في معظم الأحيان جامد، كما أسلفنا، فلو قلت: جاءَ صديقي زيدٌ، وأعجبتني سيرةُ السيّدِ المسيحِ، لرأينا أن كلًّا من اللفظتين

"زيد" و"المسيح" جامد، وهما بدل، أو عطف بيان.[١] كما تتطابق اللفظتان في المعنى، وفي الإعراب، وفي الحركات، وفي التبعيّة، وكلّها أمور سبق ذكرها.

ب – مخالفة عطف البيان لبدل الكلّ من كلّ: يمكننا أن نحصر أوجه الخلاف بين عطف البيان والبدل في أمرين أساسيّين:

ب – ١ – الأول: متى جاء التابع بدل كلّ من كلّ، ولا يجوز أن يكون عطف بيان: يشترط، في عطف البيان، أن يكون أشهر من متبوعه،[٢] لهذا السبب، يجب إعراب التابع بدلًا متى كان هو أشهر ممّا قبله، نحو: جاء زيدٌ صديقي، فاسم العلم أشهر من الاسم المعرفة في اللغة، لهذا تحتّم إعراب "صديقي" هنا بدل كلّ من كلّ، لا عطف بيان. وهذا هو الشرط الوحيد الذي يفرض كون التابع بدلًا. وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة.

ب – ٢ – الثاني: متى جاء التابع عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدل كلّ من كلّ: وفي هذا حالتان:

- الأولى: إذا كان المتبوع نكرةً مقصودةً بالنداء، والتابع مفردًا، معرفة، منصوبًا تبعًا لمحلّ المنادى، لا للفظه، نحو: يا غُلامُ زيدًا،[٣] فلا يجوز في اللفظة "زيدًا" هنا أن تُعرَب

---

[١] – ويجوز العكس أيضًا.

[٢] – لم يشترط بعض النحاة هذا، لذا أعربوا الاسم المشار إليه بعد اسم الإشارة بدلًا أو عطف بيان.

[٣] – اللفظة "غلامُ" منادى مبني على الضمّ لفظًا، منصوب محلًّا، وتابعه، في هذه الحال، يمكن أن يتبع لفظه (فيرفع)، أو محلّه من الإعراب (فينصَب)؛ وهنا تبع المحلّ.

بدلًا من غلام، بسبب اختلال التركيب اللغويّ، لأنّنا لا نقول: "يا زيدًا"، لأنّ المنادى إذا كان اسم علم من حقّه أن يُبنى على الضمّ، فلا ننصبه لفظًا. وشرط عطف البيان – كما هي الحال مع شرط البدل – أن يَصْلُح ليحلّ موقع متبوعه من غير أن يختلّ التركيب اللغويّ.

- الثانية: إذا كان المتبوع اسمًا مشتقًّا، مضافًا، إضافةً غير محضة،[1] والتابع مجردًا من "أل"، نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشْرٍ عليه الطيرُ تَرقبُهُ وُقوعا.

فـ"التارك" صفة مشبّهة (لأنّه بمنزلة الصفة)، وهو مقترن بـ"أل"، وقد أضيف إلى متبوعه "البكريّ"، فإضافته غير محضة، والمتبوع "بِشْر" مجرّد من "أل"، فلا يقال: أنا ابنُ التاركِ بِشْرٍ، بإضافة "بشرٍ" إلى البكريّ،[2] لهذا السبب تحتّم كون "بشر" عطف بيان، لا بدل كلّ من كلّ.

ويمكن أن نختصر هاتين الحالتين معًا بقولنا: إنّ التابع يجب أن يكون عطف بيان، لا بدل كلّ من كلّ، في كلّ مرة لا يصحّ فيها أن يحلّ محلّ متبوعه بسبب اختلال التركيب اللغويّ.

---

[1] – لأنّه، أساسًا، عامل في ما بعده، فالإضافة طارئة عليه.

[2] – نقول هنا: أنا ابنُ التاركِ بشرًا، بنصبها على أنّها مفعول به لاسم الفاعل.

٤ – إذا انفصلت "كم" الخبرية عن مميزها فهل يبقى التمييز مجرورًا؟

رأى الكوفيّون أنّ "كم" الخبرية" إذا فُصلت عن مميّزها بالظرف، كقولنا: "كمْ عندكَ كتابٍ"، أو بالجارّ والجرور، كقولنا: "كم في الدارِ كتابٍ"، بقي مجرورًا، في حين رأى البصريّون أنّه يجب أن ينتصب.

واحتج الكوفيّون بالنقل والقياس، فمن النقل ما قال الشاعر (من الرمل):

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى وشَريفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ.

فقد جرّ "مقرفٍ" هنا، مع أنّها انفصلت عن "كم"، والأصل: كم مقرفٍ نال العلى بجودٍ، نُقِل حرف الجرّ مع المجرور إلى منا قبل "مقرف". ومثل هذا قول الآخر (من الكامل):

كَمْ في بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيّدٍ ضَخْمِ الدَسِيمَةِ، ماجدٍ، نَفّاعِ.

والأصل: كم سيّدٍ في بني بكرِ بنِ سَعْدٍ، فقدّم الجارّ والمجرور "في بني" على المميّز "سيّد".

وأمّا القياس فلأنّ خفض الاسم بعد "كم" على تقدير "مِنْ". فإذا قلتَ: "كمْ رجلٍ أكرمْتَ"، فالتقدير: "كمْ مِنْ رجلْ أكرمتَ". ولما كان هذا التقدير مع وجود "من" مباشرة بعدها، فإنّ من الممكن أيضًا فصلها بالظرف أو الجار والجرور، والإبقاء على التقدير، فكأنّك تنقل "مِنْ" مع الاسم الواقع بعدها.

واحتج البصريّون بأنّ "كم" هي العاملة الجرَّ في ما بعدها، فإذا انفصلت عنه بطلت الإضافة، كما أن العدد المضاف إذا انفصل عن

المضاف إليه بطلت إضافتها، من هنا يُعدَل إلى النصب في هذه الحال. وهذا واضح في قول **القطامي** (من البسيط):

كَمْ نالَني مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إذْ لا أكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ.

والأصل هنا: "كم فضلٍ نالَني منهم..." فلمّا انفصل المضاف عن المضاف إليه، انتصب التمييزُ تمييزًا، وإن لم يكن المقصود الاستفهامَ، لأنّ المعنى هو الخبر، فـ"كم" خبريّة.

وردّ **الأنباري** على الكوفيّين منتصرًا للبصريّين، معتبرًا أنّ اللفظة "مُقرِف" في البيت: "كم بجودٍ مقرفٍ..." تُروى مرفوعةً، لا منصوبةً، ورواية الكوفيّين شاذّة، وعليه تكون مبتدأً، خبره ما بعده (أي: نال العلى). وأمّا زعمُهم أنّ الاسم الواقع بعد "كم" مجرور بـ"مِنْ" مقدّرة، فمردود، لأنّ الجارّ هو هنا "كم" نفسها، جرّته بالإضافة إليها، وهي بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، لأنّ معناها أساسًا الدلالة على العدد. وحرف الجرّ إذا حُذِفَ لم يعمل إلّا في بعض المواقع الشاذّة.

وفي هذه المسألة قال **ابن هشام** إنّ تمييز "كم" الخبريّة واجب الجرّ، في حين أنّ تمييز الاستفهاميّة منصوب، ولا يجوز مطلقًا أن يُجَر. وفي هذا يخالف **الفرّاء** و**الزجاج وابن سراج** وآخرون ممّن يرون جواز جرّ التمييز بعد "كم" الاستفهاميّة. ولكن إذا دخل على "كم" حرف جرّ، جاز في مميّزها أمران: النصب، وهو الوجه الأفضل والأشيع، والجرّ، وفيه خلاف، فبعضهم

لا يقبل به، وذلك بـ"مِنْ" المقدرة؛ ورأى **الزجاج** أنه يجرّ بالإضافة، وإن يكن منفصلًا عن المضاف إليه.[١]

٥ – ناصب المضارع بعد واو المعيّة:

رأى الكوفيّون أنّ المضارع الواقع بعد واو المعية، في نحو قولك" لا ترتكبِ المعاصيَ وتُحسِنَ إلى الفقيرِ" منصوب بالصرف. في حين أنّ البصريّين قالوا إنّه منصوب بـ"أنْ" مضمرة بعده. وقال **الجرميّ** (وهو بصريّ أيضًا) أنّ المضارع ههنا منصوب بالواو نفسها، لأنّها خرجت عن معنى العطف. وقال **الخليل بن أحمدَ** بالنصب بالصرف أيضًا[٢].

وحجّة الكوفيّين في هذا أنّ الفعل الثاني مخالف للفعل الأوّل في الجملة، لأنّ في الأول نفيًا، في حين أنّ في الثاني إيجابًا؛ وهذا هو الخلاف، وهو أيضًا مصروف عنه في المعنى إلى معنى آخر، وهذا هو الصرف، فهو منصوب عنه بالصرف، لأنّه انصرف إلى معنى آخر.

وردّ البصريّون هذا، معتبرين أنّ المضارع إنّما ينتصب ههنا على تقدير "أنّ" الناصبة، والسبب أنّ الواو في أصلها حرف عطف، لذلك فهي لا تعمل، كباقي حروف العطف أخواتها. وهي تدخل على الأسماء والأفعال

---

[١] – ابن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٨٧، ص ١٨٥

[٢] – راجع: الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧، ص ٦٨ – ٧٠

أيضًا، فلا تختصّ من بينهما بواحد دون الآخر. ولكنْ لمـّا حوّلوا معنى الثاني عن معنى الأوّل – فالأوّل نفي، والثاني إيجاب – ولَمّا كانت الواو للعطف، حُوِّل معنى الفعل الثاني إلى الاسم، وصار من غير الممكن أن نعطف فعلًا على اسم، فلزم تقدير "أنْ" التي تصير مع الفعل بمنزلة الاسم، لإدخالها معنى تأويل المصدر، و"أنْ" هذه هي الأصل في عوامل النصب في المضارع.

أمّا **أبو عمر الجرميّ** فرأى أنّ الواو نصبت لأنّها خرجت عن معنى العطف، فهي لا تستطيع أن تعطف المنفيّ على المثبت، والمعنى الذي في الجملة ليس الجمع بين الطرفين، فكانت هي الناصبة، لأنّها سبب انتصاب الثاني.

وانتصر **الورّاق** للبصريّين في ما قالوا، معتبرًا أنّ الفعل المنصوبَ بعدَ الواو لا بدّ من أن يكون منصوبًا بغيرها، فنقدّر ما قبلها تقديرَ المصدر، فكأنّكَ تقول في الجملة: "لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ": "لا يكنْ منكَ أكلٌ وشربٌ"، فنكون قد جمعنا اسمين بعد تقدير "أنْ قبل الفعل الثاني، وتكون "أنْ" بذلك هي التي نصبته، لا أيّ شيء آخر. وإلى هذا ذهب **الأنباري** أيضًا في هذه المسألة.

٦ – ناصب الفعل المضارع بعد الفاء السببيّة:

رأى الكوفيّون أنّ المضارع الواقع بعد الفاء ينتصب بالخلاف، في حين رأى البصريّون أنّه ينتصب بـ"أنْ" المضمرة، ولا معنى للخلاف. ورأى **الجرميّ** أنّه ينتصب بالفاء نفسها، لخروجها عن معنى العطف.

واحتجّ الكوفيّون بأنّ المضارع الذي يلي الفاء يخرج عن معنى المضارع الذي سبقه، فإذا قلت، مثلًا: "أدرسْ فتنجحَ"، فإنّ "تنجحَ" قد خرج عن معنى الأمر الذي سبقه في "أدرسْ"، وكذلك إذا قلتَ: "هل تدلُّني على بيتِكَ؟ فأزورَكَ"، فـ"أزورك" قد خرج عن معنى الاستفهام الذي قبله؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي حالات المضارع المنصوب بعد الفاء. لهذا السبب، قال الكوفيّون إنّ انتصاب المضارع هنا يكون بالخلاف، أي باختلافه عن صيغة ما قبله. ومن الواضح أنّ الخلاف الذي نجده في هذه المسألة شبيه إلى حدّ كبير بالانصراف الذي طالعَنا في المسألة التي سبقت، أي مع واو المعيّة.

وقد رأى **الخليل بن أحمد**، ومعه **الجرميّ** أنّ الناصب في هذه الحال هي الواو نفسها. قال **الخليل**: "قولهم: أكرمْ زيدًا فيُكرمَكَ، وتَعَلَّم العلمَ فينفعَكَ. نصبتَ "يكرمَكَ" و"ينفعَكَ لأنه جواب الأمر بالفاء."[١]

وقد رفض البصريّون هذا، ومثلَهم البغداديّون، ولا سيّما **الأنباري والورّاق**، واعتبروا أنّ الفعل إنّما ينتصب ههنا بـ"أنْ" الناصبة المضمرة، كما انتصب بعد واو المعيّة، لأنّ الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف، فلا تعمل كباقي الحروفِ أخواتِها، لأنّها حرف غير مختصّ، فهي تدخل تارةً على الأفعال، وتارةً على الأسماء. ولمّا أرادوا للثاني أن يكون في غير حكم الأوّل، كان من اللازم ألّا يرتفع الفعل الثاني، لذلك لزم تقدير "أنْ".

---

١ – الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، ص ٤٨

وقد فسّر الورّاق هذا، فاعتبر أن تقدير "أنْ" ههنا هو على تقدير مصدر معطوف على مصدر قبلها، والتقدير، لو قلتَ مثلًا: "ما تأتيني فتحدِّثَني"، هو: "ما يكونُ منكَ إتيانٌ فحديثٌ"، وهذا على اعتبار أنّ الفعل (وهنا الفعل الذي قبلها) لا بدّ من أن يدلّ على المصدر[١].

٧ – هل يمكن أن تكون "كي" حرف جر؟

رأى الكوفيّون أنّ "كي" لا تكون إلّا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون للجرّ؛ في حين رأى البصريّون أنّها يمكن أن تكون للجرّ.

واحتجّ الكوفيّون بأنّها من عوامل الأفعال، وما كان منها لا يعمل في الأسماء، وبالتالي لا يكون للخفض، لأنّ الخفض مختصّ بالاسم، لا بالفعل.

والدليل الثاني أنّ "كي" يمكن أن يدخلها حرف جرّ، ولو كانت هي حرف جرّ لَما جاز هذا، فأنتَ تقول "لِكي"، بإدخال اللام عليها، وحرف الجرّ لا يدخل على حرف جرّ. وأمّا قول الشاعر (من الوافر):

فلا، واللهِ، مَا يُلْفَى لِما بي، وَلا لِلِما بِهِمْ أبَدًا دَوَاءُ[٢].

فشاذٌ لا تُعْتَدّ به، ولا يُقاس لأنّه لا إجماعَ فيه.

فأمّا دخولها على "ما" الاستفهاميّة، كقولك: "كَيمَا" و"كَيمَهْ" – و"ما" اسم – فليس بدليل، لأنّنا في هذه الحال نقدّر محذوفًا، فإذا قيلَ: "تنامُ باكرًا"، فسُئلَ: "كَيمَ؟" فالمقصود "كَيمَ تفعل؟" ويكون الكلام على

---

١ ـ الوراق، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢، ص ٥٨٢

١ – لما بي: أي لِلْهَمّ الذي استقرّ في نفسي. والبيت لمسلم بن معبد الواليّ.

تقدير فعل محذوف نصب ما، لأنّ تقدير الكلام: كي تفعلَ ما؟ فـ"ما" مفعول به للفعل.

ورفض البصريّون هذا معتبرين أنّها يمكن أن تكون حرف جرّ، بدليل دخولها على "ما" الاستفهاميّة، لأنّ أَلِفَها تُحذف عندئذٍ، وهذا لا يكون إلّا إذا كان الحرف الذي قبل "ما" للجرّ، وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿لِمَ تقولونَ ما لا تفعلون؟﴾[١] كما جاء: ﴿فبمَ تُبشّرون؟﴾[٢] بحذف ألف "ما" في هاتين الآيتين، كما حذفت في آيات أخرى مشابهة، ولو كانت كما ادّعى البصريّون في محل نصب، لَما حذفت ألفها. وإذا كانت "ما" كما زعموا منصوبةً، فهي عندئذٍ في أوّل الكلام، فتثبت فيها الألف. ودخول هاء السكت عليها (كَيْمَهْ) هو بسبب حذف الألف، لأنّ "ما" بعد الحذف تصير حرفًا واحدًا، فتُقَوّى بهاء السكت.

ورأى **الأنباري** أنّ "كي" ليست من عوامل الأفعال وحسب، بل هي من عوامل الأسماء أيضًا. فإذا دخلت عليها اللام، كما في الآية: ﴿**لكي لا تأسَوا على ما فاتكم**﴾[٣]، نصبت، من غير أن تكون بعدها "أنْ" مقدّرة، فلا يجوز في هذا الموضع أن تكون حرف جرّ، لأنّ الخافض لا يدخل على خافض. وقد تكون حرف جرّ، كما في قولك: "وصلتُ كي

١ ـ الصف/ ٢

٢ ـ الحجر/ ٥٤

٣ ـ الحديد/ ٢٣

أرتاحَ"، لأنّها بمنزلة اللام هنا، وما بعدها منصوب على تقدير "أنْ"، تمامًا كما يُنصب بعد اللام على تقدير "أنْ".

ويرى **الأنباري** أنّ "كي" بمعنى اللام متى تجرّدت منها، لذلك يقدّر بعدها "أنْ" إذا وليها مضارع، فيكون المصدر المؤوّل مجرورًا بها.

أمّا أن نقول إنّ "كي" تكون حرفًا مختصًّا بالأفعال فقط دون الأسماء، لأنّ الأحرف تختصّ إمّا بالأفعال، وإمّا بالأسماء، ولا تختصّ بهما معًا في آن، فقول مردود، لأنّ "حتّى"، مثلًا، تختصّ بالأفعال والأسماء على السواء.

وردّ تقديرهم لـ"كيمَ" و"كيمَهْ" على أنّها في محلّ نصب، لأنّ نصبها لا يجيز حذف الألف من آخرها، بل هي في موضع جرّ، بسبب هذا الحذف.

ورأى **ابن هشام**[١] أنّ "كي" قد تكون بمنزلة لام التعليل إذا دخلت على "ما" الاستفهاميّة، يُنصب ما بعدها بـ"أنْ" المضمرة، وتكون كذلك أيضًا إذا دخلت عليها "ما" المصدريّة، كما في قول الشاعر (من الطويل):

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فَإنّما يُرَجّى الفتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[٢].

ويجوز هنا اعتبار "ما" كافة". ويروى هذا البيت بالنصب: "كيما يضرَّ وينفعا"، وهي الرواية الأشهر، فتكون "كي" عاملة النصبَ، و"ما" زائدة.

---

١ ـ راجع: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ١٨٢

٢ ـ البيت للنابغة الجعدي.

وإذا جاءت "كي"، كما ذكر **الأنباري**، تعليليّة، فهي عنده جارّة، كما يُفهم من قول **ابن هشام**: "فإنْ لم تُقَدَّر (يقصد "أنْ") فهي تعليليّة جارّة"، ويجب عندئذٍ إضمار "أنْ" بعدها."[١] وأمّا قول الشاعر (من الطويل):

أرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطِيرَ بقَرْبَتِي   فَتَتْرُكَها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ[٢].

ففي هذا البيت يجوز في "كي" الأمرين معًا: إمّا أن تكون هي مصدريّة، و"أنْ" توكيدًا لها، أو أن تكون اللام حرف الجرّ، و"كي" مؤكِّدة لها[٣].

وقد رأى **الأخفش** أنّ "كي" تكون دائمًا جارّةً، ولا تنصب مطلقًا، لأنّ النصب بعدها يكون بـ"أنْ" مضمرة، أو ظاهرة. وهو يستدلّ على قوله بقول الشاعر (من الكامل):

وأَوْقَدْتُ ناري كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها   وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ في البَيْتِ داخِلَهْ.

فلام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، لذلك لزم تقدير "أنْ" الناصبة بعدها للمضارع.

٨ – ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل:

١ ـ الموضع نفسه.

٢ ـ القربة: جلد الماعز أو ما شابَهَ يُتّخَذ للماء – الشَنّ: القربة البالية – البلقع: المكان الخالي. والبيت مجهول القائل.

٣ ـ وهذا أيضًا رأي **أبي الحسن الأشموني** في شرحة لألفية **ابن مالك**. راجع: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨، ٣/ ١٨٢ – ١٨٣

رأى الكوفيّون أنّ لام التعليل هي التي تنصب المضارع من غير تقدير "أنْ"، وهذا أيضًا رأي **الخليل بن أحمد**[١]، كقولكَ: "وصلتَ لترتاحَ"، في حين رأى البصريّون أنّ الناصب هو "أنْ" المضمرة.

واحتجَّ الكوفيّون بأنّها حلّت محلّ "كي"، ولها معناها، فعملت عملها.

ورأى آخرون أنّها تفيد معنى الشرط، فهي تشبه "إنْ" الشرطيّة، ولكنْ لَمّا كانت "إنْ" هي رأس أدوات الشرط، أرادوا أن يميّزوا بينها وبين اللام، فنصبوا بهذه كما جزموا بـ"إنْ".

ورفضوا أن يقال بأنّ اللام جارّة، والفعل ينتصب بعدها بـ"أنْ" المضمرة، لأنه يجوز عندئذ أن يقال: "أَمَرْتُ بِتُكْرَمَ" على تقدير: "أمرتُ بأنْ تُكرَمَ"، وهذا غير مقبول بإجماع الكلّ، لذلك لا يجوز، قياسًا، أن تكون اللام جارة، و"أَنْ" مضمرة بعدها.

واحتجّ البصريّون بأنّ اللام من عوامل الأسماء، فلا تفعل في الأفعال، لذلك لا بدّ من أن ينتصب الفعل بـ"أنْ" مضمرة، لأنّها تكون معه بمنزلة المصدر، فيصحّ دخول اللام الجارة عليه. وقد حذفنا "أنْ" بعد اللام تخفيفًا.

وردّ البصريّون ما زعم الكوفيّون من أنّ اللام تنصب لأنّها بمعنى "كي"، فكما تنصب "كي" تنصب اللام أيضًا، فقالوا إنّ "كي" لا تنصب

---

١ ـ هذا واضح من قوله: ﴿إنّا فتَحْنا لكَ فَتْحًا مُبينًا ليغفرَ اللهُ ما تقدَّمَ من ذنبكَ وما تأخّر.﴾ (الفتح/ ١ – ٢) معناه كي يغفر. نصبتَ "يغفرَ" بلام "كي"."(الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، ص ٢٥٣)

بنفسها دائمًا، بل تنصب أحيانًا بـ"أنْ" مضمرة إذا كانت حرف جرّ، وهنا فهي تشبه اللام الجارّة التي تنصب بـ"أنْ" المضمرة.

وإذا قال الكوفيّون بأنّ اللام تشتمل على معنى "كي" فهذا دليل على أنّها يمكن أن تعمل عملها، فإذا كانت "كي" جارّةً فاللام جارّة أيضًا، لذلك لا بدّ من تقدير "أنْ" بعدها. فإذا قلتَ: "جئتُ كي أكرمَكَ"، و"جئتُ لكي أكرمَكَ"، و"جئتُ لأكرمَكَ"، كان المعنى واحدًا؛ فإذا كانت اللام حرف جرّ، و"كي" حرف نصب من غير أن تخرج عن كونها حرف جرّ، كانت اللام أيضًا جارةً.

وقد ردّ البصريّون قول من قال إنّ اللام تفيد الشرط، مثلها مثل "إنْ" المخفّفة، لأنّها تفيد التعليل. ولو أفادت الشرط، لجَزَمَتْ، شأنَ "إنْ"، ولا موجب واقعيًّا لجعلها ناصبةً هنا.

٩ – أتنصبُ لام الجحود بنفسها؟ وهل يجوز أن يتقدّم عليها معمولها؟

رأى الكوفيّون أنّ لام الجحود تنصب بنفسها، ويمكن أن تظهر "أنْ" بعدها من أجل التوكيد، كقولك: "ما كنتُ لأنْ أكفرَ بنعمتِكَ". كما رأوا أن معمول الفعل المنصوب بها يمكن أن يتقدّم عليها، نحو: "ما كانَ زيدٌ عَمْرًا لِيَضْرِبَ."

ورأى البصريّون أنّ النصب لايكون باللام، بل بـ"أنْ" الناصبة بعدها، ولا يجوز البتةَ أن تظهرَ، كما لا يتقدّم معمول الفعل الذي بعدها عليها.

واحتجّ الكوفيّون بأنّ كلام العرب قد عرفَ إظهارَ "أنْ" بعد هذه اللام، تمامًا كما أُظهِرَت "أنْ" بعد "كي"، في بعض الكلام، كما هي الحال في قول الشاعر (من الطويل):

أَرَدْتَ لِكَيْما أنْ تَطيرَ بقِرْبَتي   فَتَتْرُكُها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ[1].

حيث نجد "أنْ" قد ظهرت بعد اللام و"كي"؛ فقياسًا على هذا يمكن إظهارها بعد لام الجحود. وفي هذه الحال تُعتبر اللام ناصبةً للفعل، و"أنْ" زائدة برأيهم.

ورأوا أنَّ الدليلَ على كونها عاملة أيضًا جواز تقدُّم معمول المضارع المنصوب بها عليه، كما في قول الشاعر (من الطويل):

لَقَدْ عَذَلَتْني أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أَكُنْ   مَقالَتَها، ما كُنْتُ حَيًّا، لأسْمَعا[2].

فقد جاء المفعول به "مقالتَها" متقدِّمًا على معموله "أسمعا"، فلو لم تكن لام الجحود ناصبةً بنفسها لما جاز هذا، لأنّ الفعل المنصوب بـ"أنْ" يشكّل معها مصدرًا مؤوّلًا، ولا يجوز تقديم ما في صلته عليه، فإذا تقدّم المفعول به فمعنى هذا أنّ اللامَ هي التي نصبته بنفسها، ولا تقديرَ لـ"أنْ".

وردّ البصريّون هذا، واعتبروا أنّ "أنْ" لا يجوز إظهارها بعد هذه اللام، وأنّ قولنا: "ما كان زيدٌ ليضربَ عَمرًا"، كالجواب على فعلٍ لا يجوز تقديره بالاسم، فكأنّكَ قلتَ: "زيدٌ سيضربُ عَمرًا"، فأجبتَ بالجحود. ولو جاز

---

١ ـ القرية: جلد الماعز أو ما شابَهَ يُتّخَذ للماء — الشَنّ: القرية البالية — البلقع: المكان الخالي. والبيت مجهول القائل.

٢ ـ عَذَلت: لامَت. والبيت مجهول القائل.

إظهار "أنْ" في هذا الكلام لجاز أن نجعل مقابل "سيضربُ" أيضًا اسمًا كما فعلنا مع الجواب، لأنّ "أنْ" مع الفعل بمنزلة المصدر، وهو اسم، فيحلّ الاسم محلّ الاسم، وهو هنا غيرُ جائز، لأنّكَ لا تُحِلّ المصدرَ محلَّ الفعل المجرّد من "أنْ" في الكلام السابق.

واعتبر **الأنباري** أنّ المفعول "مقالتَها" هنا منصوب بفعل محذوف، فلا ينصبه "لأسمعا".

١٠ – أتنصبُ "حتى" الفعل المضارع بنفسها أم تنصبه "أنْ" المضمرة بعدها؟

رأى الكوفيّون أنّ "حتى" تنصب الفعل المضارع بنفسها، من غير تقدير "أنْ"، كما في قولكَ: "سأبقى حتى تغيبَ الشمسُ"، وهي في الوقت نفسه حرف جرّ من غير تقدير مجرور. ورأى البصريّون أنّها حرف جرّ، والفعل الذي بعدها منصوب بـ"أنْ" المضمرة.

واحتجّ الكوفيّون بأنّها إذا وقع بعدها المضارع كانت واحدًا من اثنين: إمّا بمعنى "كي"، كقولكَ: "أكرِمْ أباكَ حتّى يوفِّقَكَ اللهُ"، فكأنّكَ قلتَ هنا" "كي يوفّقَكَ اللهُ"، وإمّا بمعنى "إلى أنْ"، كقولِكَ: "سأبقى حتّى تغيبَ الشمسُ"، فكأنّكَ قلتَ: "إلى أنْ تغيبَ الشمسُ"؛ ولَمّا كانت "كي" و"إنْ" ناصبتين، و"حتّى" قد حلّت محلّهما، فهي أيضًا ناصبة بنفسها.

واحتجّ البصريّون بأنّ "حتّى" من عوامل الأسماء، ولذلك لا يجوز أن تعمل في الأفعال. لهذا السبب لا يمكن أن يكون الفعل منصوبًا بعامل اسميّ، وهو هنا "حتى" الجارّةُ، فوجب أن نُضمِرَ ناصبًا له هو "أنْ". وقد

قُدِّرَت هي، لا غيرُها، من الأدوات الناصبة، لأنّها تُدخل تأويلَ المصدر على الفعل، فيصير في محل جرّ بـ"حتّى"، وهي أمّ أدواتِ النصب أيضًا، فتقديرها أولى من تقدير سواها.

والدليلُ على أنّها ناصبة بـ"أنْ" المضمرة، لا بنفسها، ما جاء في قول الشاعر (من الكامل):

دَاوَيْتُ عَيْنَ أبي الدَهيقِ بمَطْلِهِ   حتّى المَصِيفِ ويَغْلُوَ القِعْدانُ.[1]

فقد جاء: "حتّى المصيفِ ويغلوَ القِعدانُ"، بنصب "يغلوَ"، وهذا على تقدير "أنْ" مضمرة قبل الفعل، ليصير معطوفًا على الاسم المحذوف قبله بعد تأويل المصدر[2]. ولو كانت "حتّى" هنا هي الناصبةَ، لما جاز أن يكون الفعل منصوبًا بعدَ مجيء المجرور بها، فلا يجوز في الحرف الواحد أن يكون للنصب وللجرّ في آن، والمعطوف لا بدّ من أن يكون على إعراب ما يُعطف عليه.

وردّ **الأنباري** على الكوفيّين منتصرًا لرأي البصريّين.

١١ – ناصب الاسم المشغول عنه:

١ ـ أبو الدهيق: كنية رجل – مَطْلُهُ: التسويف في قضاء الحاجة، أو عدمُ قضائها – المصيف: زمن الصيف – يغلو: يتجاوُز حُسنِ السير، ويطلق هذا على البعير – القِعدان: ج القَعُود، وهو الإبل الذي يقتَعده الراعي في كلّ حاجة، فيتّخذه للركوب وللزاد والمتاع. والبيت مجهول القائل.

٢ ـ ربما كان الأفضل في هذا الموقع أن نقدّرَ "حتى" محذوفةً فيستقيمَ الكلام، فكأنّه قال: "حتى المِصيفِ وحتى يغلوَ القِعدان".

رأى الكوفيّون أنّ الاسم المشغول عنه في نحو: "زيدًا لقيتُهُ" منصوب بالفعل الذي نصب الهاء، في حين رأى البصريّون أنّه منصوب بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، فكأنّك تقول: "لقيتُ زيدًا لقيتُهُ."

واحتجّ الكوفيّون بأنّ المَكْنِيَّ، وهو الهاء العائدة إلى "زيد"، هو الأوّل من حيثُ المعنى، فكأنّكَ تقول: لقيتُ صديقَكَ زيدًا.

ورأى البصريّون أنّ ناصبه فعل محذوف، من تقدير الفعل المذكور، لأنّ ذاكَ الذي ذُكِر يدلّ عليه، لذا جاز إضماره.

وردّ **الأنباري** في هذه المسألة رأي الكوفيّين، لأنّ مثال النموذج المشار إليه: "لقيتُ صديقَكَ زيدًا" وقعَتْ فيه لفظة "زيدًا" بدلًا من "صديقك"، وقد صحّ فيه هذا، لأنّه وقع بعد المُبْدَل منه، ولا يكون البدل إلّا قبل صاحبه، في حين أنّ "زيدًا" في المثال: "زيدًا لقيتُهُ" قد تأخّر عن الضمير، فلا يمكن أن يكون بدلًا منه.

١٢ – أيُّ الفعلين أَوْلى بالعمل في التنازع؟

رأى الكوفيّون أنّ إعمالَ الفعل الأوّل في مثل: أكرمَني وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمَني زيدٌ أَولى من إعمال الفعل الثاني، وذلك لأنّ العربَ قد نُقِلَت عنهم أبياتٌ أعملوا فيها دائمًا الأولَ في التنازع. قال امرؤ القيس (من الطويل):

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَاني وَلَمْ أَطْلُبْ قلِيلٌ مِنَ الزادِ.

فأعمَلَ الفعلَ الأوّل "كفاني"، ورفع به "قليلٌ" فاعلًا، ولم يُعمِلْ "أطلبْ" الذي لو أعمِلَ، لَنَصَبَ "قليل" مفعولًا به.

ومن هذا قول الشاعر أيضًا (من الوافر):

وَقَدْ نَغْنَى بِها وَنَرَى قُصُورًا   بِهَا يَقْتَدِينَنا الخُرْدَ الخِذالا[١].

فأعمَلَ الفعل الأوّل "ترى"، ونصبَ "الخُرْدَ" مفعولًا به، ونعتَه بـ"الخِذالا"، فانتصبت اللفظة أيضًا. ولو أعملَ الثاني لَكانَ قال: ..."بها تقتادُنا الخُرْدُ الخِذالُ"، بارتفاعِ اللفظتين. ومن هذا القبيل أيضًا قول الشاعر (من الوافر):

وَلَمّا أنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيلَى   سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرابُ[٢].

فأعْمَلَ الفعلَ الأوّلَ "سمعْتُ"، ونصبَ "الغرابا" على المفعول به، ولو أنّه أعملَ الثانيَ (أي نعَبَ) لرَفَعَه فاعلًا.

كلُّ هذا لأنّ الفعلَ الأوَّلَ، بنظرهم، يتقدّم، فلَه السَبقُ في العمل، لتَقَدُّمه، وقوّةِ الابتداء به. ولو أنّكَ أعملْتَ الثانيَ، لوَجَبَ عليكَ الإضمار (إضمار ضمير الاسم المعمول) قبلَ أن تذكرَه، والإضمار قبلَ الذكر ضعيف.

---

١ ـ نغنى: نقيم ونتوطّن بالمكان – الخرد: ج. الخَريدة، وهي المرأة الحَيِيَّة الكثيرة السكوت – الخِذال: ج. الخذلة، وهي الغليظة الساق المستديرتها. والبيت للمرار الأسديّ.

٢ ـ تَحَمَّلَ: رحَلَ – البَين: البُعد. والبيت مجهول القائل.

ورأى البصريّون في هذه المسألة أنّ إعمال الفعل الثاني أقوى، فقد جاء في الآية: ﴿آتوني أفْرِغْ عليهِ قَطْرًا﴾،[١] فأعمَلَ الفعل الثاني، وأهملَ الأوّلَ، وإلّا لَقال: "أُفرغْهُ عليهِ". وقال الفرزدق (من الطويل):

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وهَاشِمِ[٢].

فأعملَ الفعل الثانيَ "سَبّني"، لأنّه لو أعملَ الأوّلَ لقال: "سَبَبْتُ وسَبّوني بنو عبدِ شمسٍ..." لضرورة إشباع ضمير الرفع في الفعل الذي حُجِبَ عنه. ومثلُه قول الشاعر (من الطويل):

وَكُمْتًا مُدَمّاةٍ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٣].

مُذْهَبِ[٣].

فأعمل الثاني "استشعَرَتْ"، لأنّه لو أعمل الأوّل لرَفَع "لون" على الفعليّة. وسبب كلّ هذا هو قرب الثاني من المعمول، على رأي البصريّين، والأقرب أوْلى بالعمل لقُربه، بدليل أنّهم قالوا: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فخفضوا "خَرِبٍ"، وهو نعت لـ"جُحر" المرفوعة، بسبب قربه من المضاف إليه.[٤]

---

١ ـ الكهف/ ٩٦

٢ ـ من الواضح هنا أنّ الكلام غير مستقيم في قول الشاعر: "بنو عبد شمس من مناف وهاشم" لأنّ هاشمًا ليس ابن عبد شمس، بل هو ابن عبد مناف. ونَصف: عَدْل، إنصاف.

٣ ـ الكُمْت: ج. الأكمَت، ولكنّ المستَعمَل هو: "الكُمَيت"، أي الأحمر الضارب إلى السواد — المتون: ج. المَتن، أي الظَهر — جرى: سالَ — استشعرت لونَ مُذهَب: جعلت هذا اللونَ شِعارًا لها. والبيت لطُفيل الغنَويّ.

٤ ـ يقال لها: الجرّ على التوهُّم، أو الجرّ بالمجاورة.

وربّما كان في الأمثلة الأولى التي أعملوا فيها الفعل (باستثناء مثال امرئ القيس) ضرورةُ رويٍّ، لأنّ الرويّ منصوب. وقد رأى **الأنباري** أنّ البصريّين أفضل في رأيهم، لأنّ الجِوارَ (أي القُرْب) أقوى من الابتداء عند العرب. أمّا بالنسبة إلى الإضمار قبل الذكر وضعفِه، فقد رأى أنّنا يمكننا الاستغناء عن بعض الألفاظ ببعضٍ، متى كانَت في الملفوظ دلالة على المحذوف.

١٣ – هل يجوز حذف فاعل الفعل الثاني العامل في التنازع؟

رأى الكوفيّون أنّ الفاعل الثاني في نحو: "حَدَّثَني وآنَسَني زيدٌ"، وهو فاعل الفعل "حدَّثَني" محذوف، وإن يكن الفاعل عمدةً، لأن الكلامَ السابق يدلّ عليه. وخالفهم البصريّون في هذا، فرأوا أن الحذف خطأ.

وفي المثال المذكور، يرى الكوفيّون أنّ فاعل "آنَسَني" محذوف لأنّ الكلام يدلّ عليه، ولا يفيد ذكرُه شيئًا، و"زيد" هي فاعل الفعل الأول، أي "حدَّثَني". وقد استشهدوا بقول الشاعر (من الطويل):

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأرادَها   رِجالٌ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[1].

ولو كان يريد أن يُضمرَ الفاعل لقال: تَعَفَّقَ بالأرطى وأرادوها رجالٌ"، أو: "تعفّقوا بالأرطى وأرادَها رجالٌ..." ولكنّه حذفَ.

ورأى البصريّون أنّه مضمر، لا محذوف، لأنّ الفاعل عمدة، ولا يمكن أن نحذف العمدات.

---

[1] ـ تعفّق: التجأ – الأرطى: ضرب من الشجر – بذَّتْ: غلَبَت – الكَليب: جماعة الكلاب. والشاعر يصف هنا بقرةً وحشيّةً يحاول الرجال صَيدَها فتحتمي بالأشجار. والبيت لعلقمة الفحل.

وبرأي الكوفيّين، يمكننا أن نقول: "حدَّثَني فآنسَني رفيقايَ"، بحذفِ فاعل "آنسَني"، في حين أنّ البصريّين يرون هذا خطأً، والصواب أن نقول: "حدّثَني فآنساني رفيقايَ"، أو "حدَّثاني فآنسَني رفيقاي"، بجعل ألف الضمير فاعلًا لأحد الفعلين لكي يستقيم الكلام.

١٤ – "حاشا" في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين؟

رأى الكوفيّون أنّ "حاشا" في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، ولا تكون حرفًا. ورأى بعضهم أنّه فعل استُعمِل كالأدوات. في حين رأى البصريّون أنّه حرف جرّ فقط. ورأى **المبرّد** أنّه قد يكون فعلًا أو حرفًا.

واحتج الكوفيّون في قولهم بأنّ "حاشا" يتصرّف، كما هو واضح في قول الشاعر (من البسيط):

ولا أرَى فاعِلًا في النَاسِ يُشْبِهُهُ، ولا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أَحَدِ.

فلمّا تصرّفَ وجب أن يكون فعلًا.

وقال آخرون إنّه فعل لأنّ لام الجرّ تتعلّق به، كما في قول الآية: ﴿حاشَ للهِ ما هذا بشر﴾[1]، ولول كان حرفًا لما جاز أن يتعلّق به حرف آخر.

[1] - يوسف/ ٣١

ورأى آخرون أنّه فعل، لأنّنا يجوز أن نحذف آخره، فنقول: "حاشَ للهِ" بحذف الألف، ولو لم يكن فعلًا لما جاز حذفُ آخره.

واحتجّ البصريّون على أنّه حرف بأنّ "ما" لا تدخل عليه، فلا يقال: "ما حاشا زيدًا"، في حين أنّنا نقول: "ما عدا زيدًا" و"ما خلا زَيدًا". كما أنّ الاسم يأتي بعده مجرورًا، قال الشاعر (من الكامل):

حَاشَا أبِي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحاةِ والشَتْمِ[1].

وردّ **الأنباري** آراء الكوفيّين، معتبرًا أنّ قول الشاعر "أحاشي" هو فعل منحوت من حرف، كما تقول: بَسْمَلَ، أي قال باسم اللهِ، وحَمْدَلَ، أي قال الحمدُ للهِ، ولَبّى، أي قالَ لَبّيكَ، فهو ليس فعلًا متصرّفًا في الأصل.

واعتبر اللام في مثل: "حاشا للهِ" زائدة لا تتعلّق، كما في الآية: ﴿للذين هم لِربِّهِمْ يَرهَبون﴾[2]، فاللام في "لِربهم" زائدة. كما اعتبر أنّ حذف الألف من آخر "حاشا" لا يشكّل حجّة على فعليّة الكلمة، لأنّ "حاشا" في قولنا "حاشَ لله" ليس استثناءً[3]. أمّا الحذف في آخر الكلمة فمردود أيضًا، لأنّ بعضهم يعتبر "حاشَ" أصلها بغير ألف. وقد ردَّ **أبو عَمرو بن العلاء** قراءة من قرأها كذلك، واعتبرها بالألف، وكذلك **عيسى بن عَمرو الثقفيّ**.

١ ـ الملحاة: اللوم. والبيت لسَبرة بن عَمرو الاسدي، أو الجُمَيح (والأرجح أنّ البيت للثاني).

٢ ـ الأعراف/ ١٥٤

٣ ـ تُعرب حاشَ في قولنا: "حاشَ لله" مفعولاً مطلقًا لفعل مهمل محذوف. وإذا قلتَ: "حاشَ اللهَ" كانت لفظة "اللهَ" مفعولًا به للمصدر "حاشَ".

كما اعتبرَ **الأنباري** زَعْمَ بعضِهم أنّ الحروف الأبجديةَ لا يدخلها الحذف خطأ، لأنّ بعضها تُحذف من الأحرف، كما هي حال "رُبَّ" التي يمكن أن تأتي مخفّفة، قال الشاعر (من الكامل):

أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ[1].

فقد حذف آخر "رُبّ" عندما خفّفها. ومن هذا القبيل قولهم في "سوفَ أفعلُ": "سَفَ أفعلُ" و"سَوْ أفعَلُ". وقال بعضهم أنّ "سَأَفعلُ" أصلها: "سوفَ أفعلُ" فحذف من "سوف" حرفين". فإذا جاز أن يُحذف من الفعل حرفان فكيفَ لا يجوز أن يُحذف حرف واحد؟

١٥ – عمل "إنْ" المخفّفة في الاسم:

رأى الكوفيّون أنّ "إنْ" المخفّفة من "إنّ" لا تعمل النصب في الاسم، فهي عندهم مهملة، في حين رأى البصريّون أنّها يمكن أن تكون عاملة.

فالكوفيّون يرون أنّ "إنّ" تعمل في الأسماء لأنّها أشبهَت الفعلَ الماضي في لفظها: فهي جاءت على ثلاثة أحرف، كالأفعال الماضية، وبُنيت على الفتح، مثلَه؛ فإذا خفّفتَها أَزَلْتَ شِبهها به، فانتهى عملها.

ورأى بعض البصريّين أنّ "إنّ" المشدّدة من عوامل الأسماء، في حين أنَّ المخففةَ من عوامل الأفعال، لهذا لم تعمل المخفَّفة في الأسماء كما لم تعمل

---

١ ـ القذال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن، وهو آخر موضع يشيب من رأس الإنسان. ويمكن أن يُقصد به الرأسُ كلّه من باب المجاز المرسل (الجزئيّة) – الهَيضل: جماعة الناس – لجب: الكثير الجلبة – لففت: جمعت. ويقول في البيت إنّه جمع جيشًا بجيش لكي يحارب. والبيت لأبي كبير الهذليّ.

المشدّدة في الأفعال. فعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، ولا عوامل الأسماء في الأفعال.

في حين رأى جمهور البصريّين أنّ "إنْ" تعمل ولو خُفّفت، والدليل على صحّة إعمال "إنْ" المخففة هو قول الآية: ﴿وإنْ كلاًّ لَما لَيوفِيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم﴾[1] في قراءة مَنْ خفَّف، أي في قراءة **نافع** و**ابن كثير**. قال البصريّون في هذا: لا يجوز أن يقال بأنّ "كُلًّا" منصوب بـ"لَيوفِينَّهم" لأنّ لام القسم تمنع ما بعدها من العمل في ما قبلها. كما لا يجوز أن نقول إنّ "إنْ" بمعنى "ما" ولا "لَمّا" بمعنى "إلّا"، لأنّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تأتي معها اللام التي بمعنى "إلّا". و"لمّا" لا يجوز أن تأتي هنا بمعنى "إلّا"، فلو جاز هذا لقيل: "ما قام القوم لَمّا زيدًا"، والمقصود: "إلّا زيدًا". ولم تستعمل "لَمّا" بمعنى "إلّا" في غير القسَم، كقولك: بالله لَمّا فعَلْتَ كذا..." ولو جعلتَ "لمّا" في قول الآية المذكورة (﴿وإنْ كلاًّ لَما...﴾) بمعنى "إلّا" لما كان لها ما تنصبه، لأنّ ما بعدها لا يعمل في ما قبلها.

والدليل على صحّة عمل "إنْ" المخفّفة في الآية المذكورة قول الشاعر (من الهزج):

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَحْرِ   كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّانِ[2].

حيث انتصبت لفظة "ثدييه" بـ"كأنْ" المخففة، وأصلها "أنْ" أضيفت إليها الكاف للتشبيه. ومثل هذا قولك:"كأنْ زيدًا الأسَدُ"،

---

١ ـ هود/ ١١١

٢ ـ الحُقّان: مثنى الحُقّ، وهو ما يُنحت من خشب أو عاج أو ما أشبه. والبيت مجهول القائل.

فالأصل في هذا الكلام هو أن تكون الكاف مؤخّرة، و"أنْ" مقدّمة: إنْ زيدًا كالأسدِ"، فقدّموا الكاف على "أنْ"، فصارت "كأنْ" مخفَّفة. ومثل هذا قولكَ: إنْ زيدًا لَقائمٌ" فالأصل فيه: "لَإِنْ زيدًا قائمٌ". وما تقديم الكاف في هذين النموذجين إلّا تأكيدٌ للتشبيه؛ ومثل هذا تقديم اللام وتأخيرها في "لَإنْ زيدًا قائم،" و"إنْ زيدًا لَقائم"، إمعانًا في التأكيد، لأنّ اللام تفيده؛ فلمّا نصبتَ بها مع تخفيفها، دلّ هذا على أنّها بمنزلة فعل حُذِف بعض حروفه.

فإذا قلنا إنّ روايةً في البيت السابق (وصدْرٍ مشرِقٍ...) تقول: "كأنْ ثدياه" بالرفع، قلنا إنّ الرواية المشهورة هي بالنصب، ولكنّ الرفع هنا على تقدير حذف الضمير (ضمير الشأن على الأرجح)، فيكون الأصل: كأنّه ثدياه حُقّان" فتكون الهاء المحذوفة اسم "كأنْ" المخففة العاملة، و"ثدياه" المرفوعة مبتدأ، و"حقّان" خبرها، والمبتدأ والخبر خبر الحرف المشبّه بالفعل.

ومن هذا القبيل قول الشاعر (من الطويل):

وَيَوْمًا تُلاقِيْنا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ، كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْنُو إلى وارِقِ السَلَمْ[1].

فنعتبر "كأنْ" المخففة هنا عاملة، وننصب "ظبية" عندئذٍ على أنّها اسمها، وذلك على تقدير: كأنّها ظبية تعنو (جملة "تعنو" نعت لـ"ظبية")، أو نرفع اللفظة، معتبرين اسمها محذوفًا (تقديره هي)، و"ظبيةٌ" خبرها. فإذا رأينا

---

[1] ـ يومًا: ظرف زمان متعلق بـ"تلاقينا" — مقسّم: جميل — تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها — السلم: ضرب من الشجر يُدبَغ به. والبيت لعلباء بن أرقم.

أن نكفّ "كأنْ" المخفَّفة عن العمل، جَرَرْنا "ظبية" بالكاف التي في "كأنْ"، على اعتبار "أنْ" زائدة، والتقدير: كظبيةٍ تعنو، بإهمال "أنْ".

وهنا نقول إنّ من خفّف "أنْ" أجاز ذلك إذا تقدّمتها أربعة أحرف: "لا" النافية، و"قد"، و"سوفَ" والسين. ومثل هذا قول الآية: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكونُ مِنْكُمْ مَرْضى.﴾[1] ومن هذا القبيل قول أبي صخر الهذلي (من الكامل):

فَتَعَلَّمي أنْ قَدْ كَلِفْتُ بكُمْ، ثُمَّ ٱفْعَلي ما شِئْتِ عَنْ عِلْمِ[2].

فقد جاءت "قدْ" بعد "أنْ" المخفّفة. وهنا نلفت إلى أنّ تخفيف "أنْ" لا يجوز من غير أحد الأحرف المذكورة، لأنّها صارت بمنزلة تعويض من الضمير المحذوف، وبالتالي لِما لَحِق "أنْ" من تغيير.

وقد روى بعض أهل اللغة أنّ هذا الحرف يمكن تخفيفه، وإنْ اتصل به ضمير، كما في قول بعضهم: "ظَنَنْتُ أَنْكَ عائدٌ". ومن هذا القبيل قول الشاعر (من الكامل):

بأَنْكَ الرَبيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقِدْمًا هُنَاكَ تَكونُ الثَمَالا[3].

ومن هذا القبيل موقف **الفراء** في الآية: ﴿إن هذانِ لَساحران﴾[4] حين قال: قد اختلف فيه القُرّاء، فقال بعضهم: هو لَحن ولكنّنا نمضي عليه

---

[1] ـ المزمل/ ٢٠

[2] ـ البيت لأبي صخر الهذليّ.

[3] ـ غيث مَريع: أي مُخصِب — الثمال: المطر. والبيت لعمرة أو جنوب بنت العجلان الكاهلي.

[4] ـ طه (٢٠)/ ٦٣. ونلفت إلى أنّ تخفيف نون هذا الحرف كان في قراءة واحدة هي قراءة **أبي عَمرو بن العلاء**، وهو حجّة.

لئلا نخالف الكتاب... ولستُ أشتهي على أن أخالف الكتابَ. وقرأ بعضهم ﴿إن هـذانِ لَساحران﴾، خفيفةً، وفي قراءة **عبد الله**: ﴿وأسرّوا النجوى. قالوا إنْ هـذانِ ساحرانِ﴾... فقراءتنا[1] بتشديد "إنّ" وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف."[2]

ويتابع **الفرّاء** قائلًا إنّ العرب من بني أسد قد بنوا المثنى على الألف، كما في قول بعضهم: "هذا خطُّ يَدا أخي بعينه"[3]. فالعرب جعلوا واو الجمع المذكر السالم تابعة للضمة (لأنّ الواو لا تُعرب)، والياء فيه تابعة للكسرة. ولما كانت الياء من الاثنين لا يمكن كسرُ ما قبلها، وثبت مفتوحًا، جعلوا الألف تتبعه، فبنوا عليها وقالوا: رجلانِ بالألف مطلقًا. وقد ظهر مثل هذا في استعمال العرب للفظة "كِلا" و"كِلتا" اللتين تثبت ألفهما، وتقدَّر الحركة عليهما، فتقول: رأيتُ كِلا الرجلين، ومررتُ بكِلا الرجلين، إلّا بني كنانة الذين ينصبون ويخفضون بالياء، فيقولون: كلي الرجلين.

ورأى **الفَرّاء** أنّ الوجه الثاني من إثبات الألف في "هـذانِ" مُثَنّاةً هو أنّها كذلك في الأساس، فالألف فيها دعامة لا تتغيّر، تزيد النون في آخرها من أجل التثنية، فتبقى اللفظة عينَها، لا تتبدّل، وهذا شبيه بما فعل العرب

---

[1] ـ هذه القراءة هي قراءة **نافع** و**ابن عامر** و**الكسائيّ** وسواهم.

[2] ـ يقصد أنّهم يبنون المثنّى دائمًا على الألف، ولا تكون اللفظة عندهم معربة. راجع هذا النص في: الفراء، **معاني القرآن**، بيروت: دار السرور، لا تاريخ، ٢/ ١٨٤

[3] ـ بُنيت لفظة "يدا" على الألف، وهي مجرورة بالإضافة.

مع لفظة "الذي" اسم الموصول، فأضافوا إليه نونًا في آخره، وصارت اللفظة: اللذين في الرفع والنصب والجر، أي مبنية، تمامًا مثل "هذان". وبنو كنانة يقولون: الّذون، وبعضهم يقولون: هَذونَ.

وعلى هذا، فإنّ تخريج الآية يكون على حالين:

١ – إمّا أن تُخَفَّف "إنْ" وتعتبر مهملة، فيأتي ما بعدها مرفوعًا على أنّه مبتدأ، وهذا يسوّغ قراءة **أبي عَمرو بن العلاء**.

٢ – وإمّا باعتبار "هذان" مبنية على الألف، و"إنّ" مشدّدة، فتكون عاملة، لا مهملة، وتكون "هذانِ" اسمها مبنيّة على الألف.

و**الفرّاء** يتمسّك بقراءة الآية بـ"إنّ" مشدّدةً، أي أنّه مع الرأي الثاني من الرأيين اللذين ذكرنا.

وبرأي **عبد الرحمن الأنباري** أَنَّ زَعْمَ الكوفيّين بضرورة بطلان عمل "إنْ" خطأ، لأنّ هذا الحرف يشبه الفعل في اللفظ والمعنى (من ثلاثة أحرف، وله معنى التأكيد، أي معنى قائم بذاته)، فإذا خفّفتها صارت كالفعل الذي حذفت منه بعض حروفه، وهذا لا يبطل عمله، لذلك لا يبطل عمل الحرف المشبّه به إذا خفّف.

والفرق بين رأيَي كلّ من **الفراء** و**الأنباري** أنّ الأول يجعل "إنّ" في الآية مشدّدة حُكْمًا، ويعتبر قراءة بعضهم لهذه الآية بتخفيفها لحنًا تبعه العرب. في حين أنّ **الأنباري** يعتبر هذا الحرف عاملًا حتّى لو خُفّف، فلا مسوّغ عنده لإهماله.

١٦ – رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكدة والأحرف المشبّهة بالفعل:

رأى الكوفيّون أنّ "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر في حين رأى البصريّون أنّها ترفعه.

واحتجّ الكوفيّون بأنّ هذه الأحرف لا تنصب في الأصل، ولكنّها، لمّا أشبهت الفعل، نصبت، فهي فرع له، لا أصل. وعليه، فهي أضعف من الأفعال عملًا، لذلك لا يجوز أن تعمل في الخبر لأنّ الفرع أضعف من الأصل – وهو الفعل هنا – فيبقى الخبر مرفوعًا من غير أن تعمل فيه. وزعموا أنّها، لضعفها، يبطل عملها إذا اعترض بينها وبين اسمها شيء، عند بعض العرب، كقولك: "إنَّ بكَ يَكفُلُ زيدٌ"، برفع "زيد" على أنّها مبتدأ، لأنّ عمل "إنّ" قد ألغي، وكذلك في قول بعضهم: "إنَّ بكَ زيدٌ ماخوذٌ" برفع "زيد" على الابتداء.

أمّا البصريّون فقد اعتبروا هذه الأحرف عاملة في خبرها، وهي التي ترفعه، لأنّها صارت أقوى لمشابهتها الفعل. فقد أشبهته لفظًا ومعنًى أيضًا. فالمشابهة بينها وبين الأفعال، عند البصريّين، في خمسة أشياء:

١ – أنّها على وزن الفعل (ثلاثة أحرف أو أربعة)،

٢ – أنّها مبنيّة على الفتح، كالأفعال الماضية،

٣ – أنّها تحتاج اسمًا لها (وهنا اسمها منصوب) كما أنّ الأفعال تحتاج اسمًا (هو الفاعل) ليتمّ معناها.

٤ – أنّها تدخلها نون الوقاية، وهذه النون تختصّ بالأفعال.

٥ – أنّ لها معنى الأفعال ("إنّ" تفيد التأكيد، و"أنّ" تفيد تأويل المصدر[1]، و"كأنّ" تفيد التشبيه، و"لكنّ" تفيد الاستدراك، و"ليت" تفيد التمني، و"لعلّ" تفيد الترجّي).

وبما أنّ للأفعال منصوبًا ومرفوعًا، فكذلك وجب أن يكون لهذه الأحرف مرفوع ومنصوب: فالمرفوع يشبه الفاعل، والمنصوب يشبه المفعول به. بَيدَ أنّ المنصوب، هنا، مقدَّم على المرفوع، لأنّ عمل "إنّ" وأخواتها فرع، تمامًا كما أنّ تقديم المنصوب على المرفوع مع الفعل فرع، فأشبه الفرعُ الفرعَ.

وقد ردّ البصريّون رأي الكوفيّين في اعتبار هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، معتبرين أنّ الكوفيّين يرون أنّ عدم عملها في الخبر هو بسبب كونها فرعًا، ولا يجوز أن يشبه الفرعُ الأصلَ في عمله، ولكنّ زعمهم هذا ضعيف ومردود من خلال الواقع اللغويّ والنحويّ في العربيّة، لأنّ اسم الفاعل الذي يعمل لشبهِه بالفعل، يكون له، على الرغم من ذلك، كالأفعال، مرفوع ومنصوب، كقولك: رأيتُ الولدَ الضاربَ أخوهُ زيدًا، حيث رفع اسمُ الفاعل "الضارب" فاعلًا هو "أخوه"، ومفعولًا به هو "زيدًا".

أمّا بالنسبة إلى سرعة بطلان عملها إذا انفصلت عن اسمها فزعم خطأ أيضًا، لأنّ القرآن الكريم وردت فيه آيات فُصِل فيها بين اسم الحرف المشبّه بالفعل واسمه، ومع ذلك بقي عاملًا، نحو: ﴿إنَّ لَدينا أنكالًا﴾[2]

---

[1] - يرى عدد كبير من النحاة أنّ "أنّ" المشبهة بالفعل تفيد التأكيد أيضًا مثل "إنّ"، ولكنّنا لسنا من هذا الرأي. ففي اعتقادنا أنّها لا تفيد أكثر من تأويل المصدر.

[2] - المزمل/ ١٢

حيث تأخر الاسم "أنكالًا" عن الخبر، ومع ذلك ظلت "إنّ" عاملة. ومثل هذا قول الآية: ﴿إنّ في ذلك لآيةً﴾[1]... فقد انتصب الاسم لأنّنا قدّمنا في هذه التراكيب (أي تراكيب الأحرف المشبّهة بالفعل) لنظهر أنّها فروع للأفعال، حيث المرفوع يتقدّم مع الفعل.

كما أنّ قول الكوفيّين إنّ خبر هذه الأحرف يبقى على رفعه قبل دخولها عليه مردود، لأنّ المبتدأ والخبر، كما يرى البصريّون، مترافعان، فإذا زال المبتدأ (بدخول الحرف المشبّه بالفعل عليه) زال الترافُع، وبالتالي لا يجوز أن نعتبر خبر الحرف المشبّه بالفعل مرفوعًا بما كان يُرفَع به أصلًا لأنّ هذا الأصل قد زال. فالرافع هنا، إذًا، هو الحرف المشبّه بالفعل.

وقد قدّر البصريّون نماذج مثل "إنَّ بكَ يَكفُلُ زيدٌ"، و"إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ" على تقدير ضمير محذوف، هو الاسم: إنّه بكَ يكفلُ زيدٌ، وإنّكَ بكَ زيدٌ مأخوذٌ.

كما أنّ كلّ عامل في كلام العرب يُعمل في الأسماء النصب يُعمل فيها الرفع أيضًا، فيكون له مرفوع ومنصوب كذلك.

١٧ – "أفعَل" التعجّب أفعِلٌ هو أم اسمٌ؟

رأى الكوفيّون أنّ "أفْعَلَ" في صيغة التعجّب اسم، كما في نحو: "ما أجملَ السماءَ!" في حين رأى البصريّون أنّه فعل، ومثلهم **الكسائيّ**.

---

[1] - البقرة/ ٢٤٨، آل عمران/ ٤٩، هود/ ١٠٣، الحجر/ ٧٧، النحل/ ١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، الشعراء/ ٨، ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠، النمل/ ٥٢، العنكبوت/ ٤٤، سبأ/ ٩

واحتجّ الكوفيّون بأنّ "أفعل"، لو كان فعلًا لكان متصرّفًا، لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال أصلًا، وهو جامد، لذلك فمن الواجب أن يلحق الأسماء.

ورأى آخرون أنّه جامد لأنّ التصغير يدخله، فتقول، "أُمَيْلِحَ" وأُحَيْسِنَ"، ومن هذا القبيل قول الشاعر (من البسيط):

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ بنا مِنْ هَؤُلَيّائِكُنَّ الضالِّ وَالسَمُرِ[1].

ورفضوا أن يقال إنّ هذا الفعل قد لحقه الضمير، لأنّه لزم طريقةً واحدة، وشابهَ الاسم، لأنّ "ليس" و"عسى" لزما بدورهما طريقةً واحدة، ولم يجز فيهما التصغير. كما أنّ صيغة "أَفْعِلْ بهِ" قد لزمت طريقةً واحدةً ولم تُصَغَّر.

وممّا ذهب إليه آخرون في تأكيد اسميّة الصيغة المذكورة أنّه، عندما يتصرّف، تصحّ عينه، ولا تُعَلّ أو تُقلَب، فتقول: "ما أطْوَلَهُ!" والفعل طالَ يطُولُ تُعَلّ عينه، في حين أنّها تثبت في الاسم معلولةً، من غير قلب، فتقول مثلًا: "هذا الرجلُ أَطْوَلُ منكَ،" من غيرِ أن تقلب الواو في "أطوَل" التي للتفضيل.

كما ذهب آخرون إلى أنّنا لا يمكن أن نعتبره فعلًا، وبالتالي لا يمكننا أن نؤوّلَ جملةً مثلَ: "ما أجملَ السماءَ!" بـ: "شيءٌ أجملَ السماءَ"، لأنّنا لا يمكن أن نؤوّل قولنا: "ما أعظمَ اللّهَ!" بـ: "شيءٌ أعظمَ اللّهَ".

---

[1] - أميلح: تصغير أملح – شدَنّ: شدَوْنَ – الضال: ضرب من الشجر – الاسمر: ضرب من الشجر. والبيت لمجنون ليلى، وقيل للعرجي، أو لبدوي هو كامل الثقفيّ، أو لذي الرمّة، أو للحسين بن عبد الله.

ورأى البصريّون أنّ الدليل على فِعليّة "ما أفعلَ" أنّها تدخلها نون الوقاية، متى اتصلت بها ياء الضمير، ونون الوقاية مختصّة بالأفعال، ولا تكون في الأسماء، تقول: "ما أطْوَلَني!" و"ما أكْرَمَني!" بدخول النون على الفعل قبل الياء. وقد شذَّ قول الشاعر (من البسيط):

ألا فَتًى مِنْ بَني ذُبْيانَ يَحْمِلُني، وَلَيْسَ حَامِلَني إلّا ابْنُ حَمَّالِ[١].

فأدخل النون على "حاملني"، وهي اسم (اسم فاعل).

واعترض الكوفيّون على هذا بقولهم: إنّ نون الوقاية تدخل على بعض أسماء الفعل، كما في قول الشاعر (من الرجز):

إمْتلأَ الحَوْضُ، وقالَ: قَطْني مَهْلًا، رَوَيْدًا، قَدْ ملأْتَ بَطْني.[٢]

حيثُ نجد النون داخلة على اسم الفعل "قَطْ" بمعنى "يَكْفي". ومثله "قَدْني"، بمعنى "يكفي" أيضًا، قال بعضهم (من الرجز):

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمامُ بالشَحيحِ المُلْحِدِ[٣].

فاعترض البصريّون بأنّ قالوا إنّ هذا الزعمَ ضعيف جدًّا، لأنّ دخول النون على أسماء الفعل المذكورة شاذّ ونادر، لا يُقاس عليه؛ وفي البيت الثاني دخلت النون على "قَدْ" مرّة، ثمّ لم تدخل في المرة الثانية، والأصل ألّا تدخل، فقد جاءت للضرورة.

---

١ ـ البيت لأبي محلم السعديّ.

٢ ـ الرجز هنا مجهول القائل.

٣ ـ الكلام لحميد بن ثور الهلاليّ.

ورأى البصريّون أنّ "أفعلَ" في التعجّب ينصب المعارف والنكرات، فإذا كان اسمًا لم ينصب إلّا النكرات، فأنتَ تقول: "زيدٌ أكثرُ منكَ عِلمًا"، حيث ينصب اسم التفضيل التمييز "علمًا"، وهو نكرة، ولا يُقال: "زيدٌ أكثرُ منكَ العلمَ"، ولكنّكَ تقول: "ما أكثرَ العِلمَ له"، فينصب "أكثرُ" "العلمَ" على المفعول به، وهو معرفة، لذلك فهو فعل. وقد اعترض الكوفيّون على هذا الدليل فقالوا: إنّ العرب استعملوا الاسم عاملًا في المعرفة، إذ قال الشاعر (من الوافر):

فَمَا قَوْمي بثَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ، ولا بفَزَارةَ الشُعْرِ الرِقابا[1].

فنصبَ "الرقابَ" بالشُعْرِ، وهو تمييز للصفة المشبّهة "الشُعْر". واعترض البصريّون على هذا الدليل بقولهم: إنّ **سيبويه** نقل عجر البيت بشكل آخر: "ولا بفزارةَ الشُعْرى رِقابا" نقلًا عن بعض العرب الذين يُنشدونه كذلك. كما قالوا إنّ رواية البيتِ بنصب النكرة لا تعني أنّه من باب التمييز، بل هو من باب المشبَّه بالمفعول به الذي يمكن أن يكون في معمول الصفة المشبهة إذا أريد بها المبالغة، وذلك تشبيهًا له بمفعول اسم الفاعل، وعلى هذا، فإنّ الألف واللام في أوّل المعمول زائدتان، وليستا أصليّتين، فهو مؤوّل بالنكرة.

ورأى بعض البصريّين أنّ "أفعلَ" فعل ماضٍ، لأنّه مفتوح الآخر، أي مبنيّ على الفتح، ولو كان اسمًا لوجب أن يرتفع، لأنّه خبر لـ"ما"، فلا

---

١ ـ الشُعْر: ج. الأشْعَر، وهو الكثير الشَعر. والعرب ترى أنّ من علاماتِ الغباء كونَ الرجل كثير شَعرِ القَفا. والبيت للحارث بن ظالم المرّيّ.

موجب لبنائه، ما يدلّ على أنّه فعل. وقد ردّ الكوفيّون هذا باعتبارهم أنّ "أفعَلَ" بُني على الفتح لأنّ التعجّب في أصله استفهام (عند الكوفيّين)، وللاستفهام أحرف، وعلى نيّة أن يكون بمنزلة حرف تعجّب، ولمّا لم تكن للتعجّب أحرف، كما هي حال الاستفهام مثلًا، بَنَوا "أَفْعَلَ" على تشبيهه بحال الحروف، وتضمُّنه معناها.

وقد ردّ **الأنباري** هذا الزعمَ لأنّ اعتبار الكوفيّين التعجّب أصله الاستفهام لا دليل عليه، وهو مجرّد زعم. فالتعجّب لا يحتمل جوابًا له، في حين أنّ الاستفهام يستدعي جوابًا، لأنّه مختلف عنه. كذلك كان من المفروض أن يكون للتعجّب حرف، فلمّا لم يضعوا له حرفًا، بنوا "ما" التي في أوّله وضمّنوها معنى الحرف، فلا يكون بذلك لما بعد "ما" علاقة بالبناء الحرفيّ.

كما ردّ **الأنباري** على زعم الكوفيّين أنّه اسم لأنّه لم يتصرّف، فاعتبر أنّ هذا ليس دليلًا البتّة، فـ"ليس" و"عسى" فعلان، وهما لا يتصرّفان. ولِعدم تصرّف التعجّب سببان:

١ – الأوّل أنّهم لمّا لم يجعلوا له حرفًا بنوه على صيغة واحدة ليكون في هذا دليل على المعنى الذي أرادوا.

٢ – والثاني أنّه لم يتصرّف لأنّه لا يحتمل التعدّد الزمنيّ، فهو لا يكون إلّا لما يكون موجودًا، في الحاضر، وقد يُتعجّب ممّا في الماضي، ولكن لا يجوز أن نتعجّب ممّا لم يكن، أو لا يكون؛ لذلك كرهوا أن يُستعملَ لفظ يحتمل الاستقبال، أي لِما لم يحصل حتّى الآن، كيلا يفيد ذلك التوهّم.

وردّ **الأنباري**، كالبصريّين، على زعم الكوفيّين أنّ التصغير يجعل "أفعل" التعجّب اسمًا، من ثلاثة أبواب:

١ - فالتصغير الذي يدخل على التعجّب، برأيه، يتناوله لفظًا فقط، لا معنًى، لأنّه في الأصل يتوجّه إلى المصدر، ولمّا كان الفعل جامدًا لا مصدر له، توجّه إلى الفعل، من غير أن يُقصد به الدلالة المعنويّة.

٢ – وهذا التصغير أيضًا سببه أنّ "أفعل" التعجّب مشابه لـ"أفعل" التفضيل، ولأنّه كذلك جاز أن نقول: "ما أُحَيْسِنَ زيدًا"، كما نقول: "زيدٌ أُحَيسِنُ الرجالِ" بالتصغير، فجاز لذلك في التعجّب ما جاز في التفضيل.

٣ – كما أنّ "أفعل" التعجّب، لَمّا كان جامدًا، أشبه الأسماءَ من بعض أبوابها، فدخلته بعض أحكامها، ومنها التصغير؛ ولكنّ هذا لا يجعله مثلها، فاسم الفاعل، مثلًا، يشبه الأفعال، وتدخله بعض أحكامها، ولكنّ هذا لا يجعله فعلًا، فكذلك "أفعل" التعجّب، لا يصير اسمًا إذا دخلته بعض أحكام الأسماء. ومن أحكام الأسماء التي دخلته أنّ الفعل المتصرّف يرفع الظاهر والمضمر، في حين أنّ "أفعل" يرفع المضمر دون الظاهر (لأنّ فاعله يكون مستترًا وجوبًا على خلاف الأصل)، فأشبه الأسماءَ من هذه الناحية، لهذا السبب دخله التصغير، دون "ليس" و"عسى" من الأفعال الجامدة. وهذان الفعلان يختلفان أيضًا عن التعجّب في كونهما يتصرّفان مع الضمائر كلّها، فتقول: عَسايَ، وعَساكَ، في حين أنّ التعجّب أُلزِم ضمير الغيبة فقط. وهذان الفعلان ليس لهما مصدر من لفظهما، ليكون لهما تصغير، في حين أنّ التعجّب له مصدر من لفظه، فصُغِّرَ هو على نيّة تصغير مصدره.

كما أنّ "ليس" و"عسى" لا شبيه لهما من الأسماء يُحملان عليه، في حين أنّ "أفعل" يُحمل على التفضيل، فكان هذا أيضًا فرقًا بينهما.

أمّا ما قيل في أنّ تصحيح عين "أفعلَ" كتصحيح عين الأسماء هو دليل على أنّه اسم، فقد ردّ **الأنباري** عليه بقوله إنّ هذا قد حصل له بحمله على "أفعل" التفضيل، فكما صحّت عين التفضيل، صحّت عينه؛ والشبه الحاصل بين الأشياء لا يخرجها عن أصلها، فإن كان فعلًا وأشبه الأسماء في بعض الأشياء، لم يصر مثلها اسمًا. وبالإضافة إلى هذا، جاء التصحيح في بعض الأفعال، قياسًا لا شذوذًا، كفعل "حَوِلَ" و"حَوِرَ" "وعَوِرَ" و"اعوَرَّ" و"اعتَوَنَ".

أمّا زعم الكوفيّين أنّه لا يجوز تأويل "ما أعظمَ اللهَ" بـ"شيء أعظمَ اللهَ" فقد ردّ عليه **الأنباري** بقوله: إنّ معنى القول هنا هو لوصفِ الله بالعظمة، لا بمعنى أن يكون شيءٌ قد جعله عظيمًا، أي أن يكون اللهُ عظيمًا لنفسه، لا لما يجعله كذلك. وهنا ينقل **الأنباري** قصة طريفة عن **المبرّد** البصريّ، يقول: "وحُكِيَ أنّ بعض أصحاب أبي **العباس محمد بن يزيد المبرّد** قَدِمَ من البصرة إلى بغداد قبل قدومِ **المبرّد** إليها، فحضرَ في حلقة **أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**، فسُئِلَ عن هذه المسألة، فأجاب بجواب أهل البصرة، وقال: "التقدير في قولهم "ما أحسنَ زيدًا" شيءٌ أحسنَ زيدًا؛ فقيل له: ما تقول في قولنا "ما أعظمَ اللهَ"؟ فقال: شيءٌ أعظمَ اللهَ، فأنكروا عليه، وقالوا: هذا لا يجوز، لأنّ اللهَ تعالى عظيمٌ لا بجَعْلِ جاعِلٍ. ثمّ سَحَبوه من الحلقة وأخرجوه. فلمّا قدِم

المبرّد إلى بغداد ذكروا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قدّمنا من الجواب، فبان بذلك قبحُ إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه."[١]

ومن هذا القبيل ما رواه **الخليل بن أحمد الفراهيدي** أنّ معنى "ما أعظمَ اللّهَ!" هو "ما أعظمَ ما خلقَ اللّهُ، وما أحسنَ ما خلقَ!"[٢]

١٨ – هل تعمل واو "رُبَّ" الجرَّ بنفسها؟

رأى الكوفيّون أنّ واو "رُبّ" تُعمل الجرّ بنفسها في النكرة، وهو رأي **المبرّد** أيضًا. في حين أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّ واو "رُبّ" لا تعمل بنفسها، بل تُقدَّر "رُبَّ" محذوفة، فتجرّ هي الاسم، بمعنى أنّ حرف العطفي لا يعمل في ما بعده.

واحتجّ الكوفيّون بأنّ الواو نابَتْ عن "رُبَّ"، فعملت عملها لنيابتها عنها، وهذا مشابه لواو القسم، فلما نابت عن الباء، صارت خافضًا مثلها. والواو النائبة عن "رُبّ" لا تعود حرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، وقد بدأوا بالواو، كما في قول بعضهم (من الرجز) :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْماؤُهُ   كأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[٣].

وهذا دليل على أنّها ليست عاطفةً.

---

١ ـ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، لا تاريخ، ص ١٤٧.

٢ ـ الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، ص ٥٠

٣ ـ الأعماء: ج. العَمَى، أي المَجاهِل. وعامية أعماؤه أي مجاهله متناهية في العمى. والبيت لرؤبة بن العجاج.

واحتجّ البصريّون بأن الواو حرف عطف، ولا عمل لأحرف العطف، لأنّها ليست أحرفًا مختصةً، فهي للأفعال والأسماء والجمل. والدليل على أنّ هذه الواو هي للعطف هو أنّها تظهر مع "رُبَّ".

وردّ **الأنباري** حجج الكوفيّين، وقال إنّ اعتبار الواو تنوب عن "رُبَّ" في العمل خطأ، لأنّ العرب قد جرّت بها من غير تعوض، كقول الشاعر (من الخفيف):

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ.[١]

كما أنّهم أضمروها بعد "بل" والفاء، كما في قول الشاعر (من الوافر):

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ، عِينٍ،   نَواعِمَ فِي المُروطِ وَفِي الرِياطِ.[٢]

والدليل على أنّ هذه الحروف لا تنوب عن "رُبَّ" أنّنا نقول: "ورُبَّ رجُلٍ"، و"بل رُبَّ رجُلٍ"، وفَرُبَّ رجُلٍ"، ولو كانت هذه الحروف عوضًا من "رُبَّ"، لما جاز أن تظهر معها، لأنّنا لا نجمع بين العِوَضِ والمعَوَّض.

ورأى **الأنباري** أنّ واو "رُبَّ" هذه هي حرف عطف مطلقًا، لأنّنا إذا بدأنا بها فنحن نعطف الكلامَ على كلام قبله؛ وإنْ لم يكن من كلام سابق

---

١ ـ الرسم: ما بقي من آثار الديار – من جلَلِه: من أجله. والبيت لجميل بن معمر.

٢ ـ الحور: ج. الحوراء، أي التي اشتدّ بياض عينها واشتدّ كذلك سوادها – العِين: ج. العَيناء، أي الواسعة العَين – النواعم: ج. الناعمة، وهي التي تعيش في نعيم – المروط: ج. المِرط، وهو الثوب الحرير – الرِياط: ج. الريط، وهو ضرب من الثياب. والبيت للمتنخل الهذليّ.

على ما جاءت "رُبَّ" فيه، قدّرنا كلامًا محذوفًا وعطفنا عليه. والواو على هذا لا تعمل مطلقًا.

١٩ – أيجوز أن يتّصل الضمير بـ"لولا"، فنقول: "لولاهُ، ولولايَ؟

رأى الكوفيّون أنّ الضمير المتصل بـ"لولا" في محل رفع، وهذا رأي **الأخفش** أيضًا. في حين أنّ البصريّين رأوا أنّ هذا الضمير هو في محلّ جرّ. ورأى **المبرّد** أننا لا نقول "لولايَ" و"لولاه"، بل:"لولا أنا"، و"لولا هو"، قياسًا على ما جاء في الآية: ﴿لولا أنتمْ لَكُنّا مؤمنين.﴾[١]

واحتجّوا بأن قالوا: إنّ الياء والكاف في محلّ رفع بـ"لولا" عندهم، في حين أنّه في محل رفع على الابتداء، على مذهب البصريّين، فهو، في الحالتين مرفوع.

ورأوا أنّ هذا لا يشبه "عسى" التي يمكن أن تنصب الضمير، إذا اتصل بها، فتقول: "عساكَ" و"عساي"، ومن هذا قول الشاعر (من الطويل):

فَقُلْتُ: عَسَاها نَارُ كأسٍ وعَلَّهَا   تَشَكّى، فآتِي نَحْوَها فأعُودُها[٢].

فـ"عسى" هنا، عند الكوفيّين، لا تنصب، بل إنّ الضمير المتصل هو في محل رفع، وقد استُعير لفظ النصب فيه، تمامًا كما استُعير لفظ الجرّ في

---

١ ـ سبأ/ ٣١

٢ ـ تَشَكّى: أصلها تَتَشَكّى، حُذفت التاء للضرورة، ومعناه تشكو المرض – أعودُ: من عادَ، أي زار المريض. والبيت لصخر بن جعد الخضريّ.

"لولاي" و"لولاكَ" – وهذا أيضًا رأي **الأخفش**، وهو بصريّ -. ورأى بعضهم أنّ الكاف في موضع نصب بـ"عسى"، لا رفع، ولكن على أنّها خبر "عسى"، واسمها مضمر، وهذا رأي **المبرّد**، وهو بصريّ أيضًا. ورأى آخرون، وربّما كان هذا الرأي هو الأقوى، أنّ الضمير المتصل بـ"عسى" ضميرُ نصبٍ لاسمها، ولكنْ، لأنّها أُشبهت بـ"لعلّ"، صار اسمُها مثلَها، وخبرُها مرفوعًا، فهي حرف ترَجٍّ، ولم تعد فعلًا ناقصًا. أمّا "لولا"، فلا تشبه معنى أيٍّ من حروف الجرّ، لذلك لا يجوز أن تخفض اسمًا، وليس في كلام العرب حرف يُعْمِل الجرَّ في الضمير دون الاسم.

ورفض البصريّون هذا، واحتجّوا بأنّ الياء والكاف في "لولاي" و"لولاكَ" لا تكونان للرفع، لأنّ ضمير النصب أو الجرّ لا يُكَنّى به عن مرفوع. كما لا يمكن أن يكونا ضميري نصب هنا، لأنّ "لولا" ليست فعلًا، فلا مرفوع لها ليكون لها منصوب، فإذا لم يكن مرفوعًا ولا منصوبًا، فهو مجرور.

وهذا الحرف لا يتعلّق، مع أنّ أحرف الجر تتعلّق، إلّا ما كان منها زائدًا، أو شبيهًا بالزائد، و"لولا" منها؛ فكما أنّكَ إذا قلتَ: "ما مِنْ رجُلٍ إلّا زيدٌ" لم تعلِّق "مِن" بأي شيء، أو إذا قلت: "رُبَّ رجلٍ كريمٍ التقيتُ"، لم تعلّق "رُبَّ"، فكذلك هنا لا تحتاج إلى تعليق "لولا"، لأنّها مثل "رُبَّ"، شبيهة بالزائد في عدم تعلُّقه، وخفضه ما بعده لفظًا فقط.

وردّ **الأنباري** رأي البصريّين، وانتصر للكوفيّين في هذه المسألة. فبالنسبة إلى كون الياء والكاف ضميري رفع، ردّ قائلًا بأنّ بعض الضمائر

التي للرفع يمكن أن يُكنّى بها عن مجرور، في العربيّة، كما لو قلت: "ما أنا كأنتَ"، فيصير "أنتَ" في محلّ جرّ، وهو ضمير رفع أصلًا، فكذلك هنا. كما أنّ "لولا"، لو كانت حرف جرّ، لوجب أن يتعلّق، وهي هنا لا تتعلّق.[١]

وأمّا بالنسبة إلى إنكار **المبرّد** استعمال "لولايَ" و"لولاكَ" فمردود، لأنّ العرب تستعمله، قال الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى بأجْرَامِهِ مِنْ قِلّةِ النِيقِ مَنْ هَوَى.[٢]

حيث نجد "لولايَ". وإذا لم يأتِ في التنزيل ضمير متّصل بـ"لولا"، فلا يعني هذا أنّ كلام العرب خلا منه.

٢٠ – إعراب الاسم الواقع بعد "مُذْ" و"منذُ":

في "مُذْ" و"مُنْذُ" ثلاث حالات، اختلف في بعضها النحاة:

---

١ – لعل ردَّ البصريين على هذا واضح وسليم، فحرف الجر الزائد، والشبيه بالزائد، لا يتعلّقان. و**الأنباري** يوضح كلامه في هذه المسألة، قائلًا إنّ الأصل في حروف الجرّ ألّا يُبْتَدَأ بها، فلا تكون في أوّل الكلام، ولا تقع في موقع مبتدإ، ولكن جاز هذا في بعض الحروف الزائدة، كالباء، إذ لا فائدة منها، فلا تتعلّق، ولكنّ الحرف إذا جاء لمعنًى، فلا بدّ من يكون أصليًّا، لا زائدًا، فلا يمكن أن نحذف "لولا" هنا. ولعلّ رأي **الأنباري** ضعيف هنا، لأنّ كلامه ينطبق على أحرف الجرّ الزائدة، ولكنّه لا ينطبق على تلك الشبيهة بالزائدة، لأنّ حذفها غير جائز في الجملة، منعًا من اختلال المعنى، ألا ترى أنّك لو قلت: "رُبَّ رجلٍ كريمٍ التقيتُ" لما جاز أن تحذف "رُبَّ"، لأنّها تُدخل على الجملة معنًى لا يكون من غيرها. وكذلك بالنسبة إلى "خلا"، و"عدا"، و"حاشا". (الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٦٩٠)

٢ – طحت: سقَطْتَ وهلكْتَ – الأجرام: ج. الجُرم، وهو كلّ ما جئتَه – القُلّة: أعلى الجبل – النِيق: أعلى موضع من الجبل. والبيت ليزيد بن الحَكَم.

الحالة الأولى: أن يقع بعدها اسم مجرور، فتكونان حرفي جرّ، على رأي أكثر النحاة، وتكونان اسمين مضافين على رأي قلّة منهم، نحو: "رأيتُكَ من يومينِ."

الحالة الثانية: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، كما في: "رأيتُكَ مُذْ يومانِ". وهنا رأى بعض النحاة أنّ هذا الاسم يكون مبتدأ، وما بعده خبره، ومنهم **المبرد**، و**ابن السراج**، و**أبي علي الفارسيّ**، فكأنّكَ تقول: "بيني وبين رؤيتِكَ يومانِ". ورأى **الأخفش**، و**الزجاج**، و**الزجاجيّ** أنّهما في هذه الحال ظرفانِ مضافان إلى جملة، حُذف فعلها، وبقي مرفوعُها، فكأنّكَ تقول: "رأيتُكَ مُذْ كانَ يومانِ"، و"كانَ" تامة، والمرفوع فاعلها. وقد قال بهذا أيضًا **ابن مالك**، و**السهيليّ**. ورأى بعض الكوفيّين أنّ المرفوع بعده خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: "رأيتُكَ من زمانٍ هو يومانِ"، أو ما بهذا المعنى، فـ"مذ" و"منذ"، عندهم، مركّبة من: "مِنْ" و"ذو" الطائيّة.

الحالة الثالثة: أن يقع بعدهما جملة فعليّة أو اسميّة، نحو: "لم أرَكَ منذُ عُدْتَ"، فيكونان ظرفين عندئذٍ. وقد اختلف النحاة فيهما في هذه الحال: فرأى بعضهم أنّهما مضافتان إلى ما بعدهما، ورأى آخرون أنّهما مضافتان إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة، فكأنّكَ قلتَ: "لم أرَكَ منذُ زمنِ عودتِكَ". ورأى آخرونَ أنّهما مبتدآن، وتقدير الزمان المضاف إليه هو الخبر، فكأنكَ قلتَ: "لم أرَكَ منذُ زمنُ عودتِكَ" فتكون "منذُ" عندهم مبتدأً، و"زمنُ" خبرًا.

٢١ – مسألة "إنْ" الواقعة بعد "ما" الحجازيّة

رأى الكوفيّون أنّ "إنْ" التي تقع بعد "ما" الحجازية لها معنى "ما"، كقولك: "ما إنْ زيدٌ واقفٌ". ورأى البصريّون أنّها زائدة.

واحتجّ الكوفيّون بأنّ "إنْ" قد جاءت كثيرًا في كلام القرآن الكريم، وفي كلام العرب أيضًا بمعنى "ما"، كما في الآية: "إنِ الكافرونَ إلا في غرورٍ"،[١] والآية: "إنْ أنتم إلا تكذبونَ"،[٢] والآية: "إنْ كان للرحمن ولدٌ"،[٣] وكلّها فيها "إنْ" بمعنى "ما" ،كما هو ظاهر.

وردّ البصريّون هذا معتبرين أنّها زائدة، لأنّ دخولها في أيّ كلام كخروجها، لا يغيّر شيئًا، فلو قلتَ: "ما إنْ زيدٌ واقفٌ"، أو قلتَ: "ما زيدٌ واقفًا"، لما تغيّر في الكلام شيء، وعليه، فإنّ لها منزلة "مِنْ" الزائدة بعد النفيِ التي نجدها في الآية: "ما لكُمْ مِنْ إلهٍ غيرُهُ"،[٤] فيجوز هنا: "ما لكم إلهٌ غيرُه"، وكما في قول النابغة الذبيانيّ (من البسيط):

وَقَفْتُ فيها أُصَيلانًا أسائِلُها أَعْيَتْ جَوابًا ومَا في الرَبْعِ مِنْ أَحدِ.[٥]

حيث جاء: "من أحد"، ويجوز حذف "مِنْ" من الكلام، فيصير: "وما في الربع أحدٌ"، من غير أن يتغيّر المعنى. وهي تشبه كذلك "ما" الزائدة

---

١ – الملك/ ٢٠

٢ – يس/ ١٥

٣ – الزخرف/ ٨١

٤ – الأعراف/ ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود/ ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون/ ٢٣، ٣٢.

٥ – الهاء في "فيها" عائدة إلى الأطلال (أطلال مَيّة في القصيدة).

التي تأتي في كلام العرب، كما في الآية: "فَبِما رحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لهمْ"،[١] فكأنّه قال: "فبرحمةٍ من اللهِ".

٢٢ – في مسألة: "كانت لاؤه نعمُ" للفرزدق

جاء في بيت قاله الفرزدق يمدح زين العابدين (من البسيط):

ما قالَ: لا قَطُّ إلّا في تَشَهُّدِهِ، لولا التَشَهُّدُ كانَتْ لاؤُهُ نَعَمُ.

وقد قام خلاف لغويّ في مسألة "كانت لاؤُه نعَمُ"، حيث رفع لفظة "نعَم" التي كان من حقّها النصب عند بعضهم، لأنّها جاءت في موقع خبر "كان"، والخبر منصوب كما هو معروف.

وقد عزا بعضهم هذا إلى أن **الفرزدق** اضطرّ إلى هذا لضرورة شعريّة، هربًا من الوقوع في الإقواء، لأنّ الرويّ هو الميم المضمومة، والفتح يجعل كلامه من الجوائز المستقبحَة، فرفع اضطرارًا.

ورأى آخرون أنّ لفظة "نعَمْ" هي حرف جواب، مبنيّ على السكون، وحقّها الإسكان هنا، ولكنّ الشاعر ضمّها مراعاة للرويّ المضموم.

ورأى بعضهم أنّ قوله هذا مبنيّ على أنّ "نعَم" الفرزدق هي الـ"لا" التي تتكرّر، فلولا التشهّد – أي القول: لا إله إلاّ الله – لكانت نعم هذه بمنزلة "لا"، وبذلك يكون قوله: كانت نعمٌ (هي) لاءَه (التي في التشهّد)، بمعنى أنّها بمنزلة "لا" المذكورة، لتصير "لا" بهذا "نعم" بدورها. فالتركيب

---

١ – آل عمران/ ٥٩

يقتضي أن تكون "نعم" كذلك، وتحلّ محلّها، فهو يقول: لولا التشهّد فإنّ "نعم" هي "لا" التي تُذكر عند الشهادة.

وفي الواقع، يمكن أن نحلّ هذه المسألة بطريقة أبسط: فالكتابة المنقولة عن **الفرزدق** فيها خطأ إملائيّ، برأينا، والأصل: كانت لاؤُه نَعمُ (برفع لاؤه ونعم معًا). وبهذا تصير "كان" هنا زائدة، وما بعدها مبتدأ وخبر، فيستقيم الأمر، وهذا مشابه لقول **أبي نواس**:

دَعْ عَنكَ لَوْمي، فإِنَّ اللومَ إِغْراءُ، وَدَاوِني بالتِي كانَتْ هِيَ الداءُ.

حيث استعمل الشاعر "كانتْ هيَ الداءُ" فجاءت "كان زائدة، والأصل: بالتي هي الداء، وقد استعمل "كان" هنا للدلالة على الدوام والاستمرار، والمقصود كانت وتكون دائمًا هي الداء.

٢٣ – حذف الفاعل في العربيّة:

يحذف الفاعل في العربيّة، بحسب النحاة، في أربع حالات:

الأولى: في الاستثناء المفرّغ، كما في قولك" ما جاءَ إلّا زيدٌ؛ فقد رأى **ابن هشام** أنّ "زيدٌ" في هذه الجملة ليست هي الفاعل، ولكنّها بدل من الفاعل المحذوف، والتقدير: ما جاء أحدٌ إلّا زيدٌ، فحذفنا الفاعل للدلالة على الشمول، وبقي البدل، والحذف هنا ضروريّ تقتضيه البلاغة، لأنّ الاستثناء المفرّغ يدلّ على الشمول، والحذف هنا من هذا القبيل.

والثانية: في الفعل المجهول، كقولك: سُرِقَ البيتُ، حيث نُحلّ نائب الفاعل (البيتُ) محلّ الفاعل (اللصّ)، والاقتضاء هنا ليس بسبب المعنى، بل

بسبب الإسناد، لأنّ الجملة لا بدّ لها من أن تستوفي ركني الإسناد الأساسيّين: المسنَد والمسنَد إليه، وحذف الفاعل يعني حذف المسنَد إليه، فوجب إحلال لفظة أخرى محلّه لتصير مسنَدًا إليه.

ثالثًا: فاعل المصدر، إذا كان المصدر عاملًا، من غير أن يكون مضافًا، كما في الآية: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيمًا ذا مقربة..."[1] والتقدير هنا: أو إطعامه (فتكون الهاء في محلّ رفع فاعل للمصدر)، فلمّا انقطع المصدر عن الإضافة، حذف فاعله.

رابعًا: فاعل جملة التعجّب التي تأتي على وزن "أَفْعِلْ بِـ" إذا دلّ عليه متقدّم، كما في الآية: "أَسْمِعْ بهمْ وأبصِرْ"،[2] فقد دلّت الجملة الأولى "أَسْمِعْ بهم" على الفاعل، وهو ضمير الجمع (هم)، فلم يعد من مسوّغ لتكراره.

واضاف الكوفيّون حالة خامسة يُحذَف فيها الفاعل هي في نحو: "حَدَّثَني وآنَسَني زيدٌ"، وهو فاعل الفعل "حدَّثَني" المحذوف، لأنّ الكلامَ السابق يدلّ عليه. وخالفهم البصريّون في هذا، فرأوا أنّ الحذف خطأ، وأنّنا نعتبر الفاعل مستترًا في "حدّثني". وقد جاء الكلام على هذا.

٢٤ – الجرّ بالمجاورة (أو: على الجوار):

من الأمور المقرَّرة عند النحاة الجرّ بالمجاورة، واستدلوا على هذا بما ينقلونه عن العرب قولَهم : "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فالأصل أن يُقال :

---

[1] – البلد/ ١٤ – ١٥

[2] – مريم/ ٣٨

"خَرِبٌ"، لأنّه صفة للجحر، لا للضبّ، ولكنّه أخذ حركة الضبّ، وهي الكسرة، بسبب المجاورة.

ومن هذا القبيل ما جاء في بيت **لامرئ القيس** (من الطويل):

كَأَنَّ ثُبَيرًا في عَرَانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ.

حيث أتبع "مُزَمَّلِ" بـ"بجادٍ" المجرورة، وهي نعت لـ"كبيرُ"، وحقّها الرفع.

وقد رأى بعضهم أنّ هذا النوع من الجرّ مسموع عند العرب، مقتصر على السماع، وهو من الشواذّ اللغويّة، مقبول، ولكنّه مقصور المتقدّمين دون المتأخّرين، فلا يسوّغ للمتأخّرين استعماله، كيلا تفسد اللغة. وممّن قال هذا **الأنباري**.

كما فسّر **ابن جنّي** في "خصائصه" هذا، باعتباره نعتًا سببيًّا، لا جرًّا بالإتباع، فقال إنّ المقصود هو: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ"، فتكون لفظة "خرب" نعتًا سببيًّا لـ"ضَبّ"، ويكون الجرّ فيها مسوَّغًا، ولا يخالف بهذا القياس اللغويّ المعروف. وشاركه **السيرافي** في هذا الرأي في شرحه **لسيبويه**. لكنّ **أبا حيّان** رفض هذا التفسير، واعتبره مغلوطًا، لأنّ مثل هذا الكلام لم يُسمَع عن العرب، فلم يقولوا، مثلًا: مررتُ بوجهِ رجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، ولا مررتُ بوجه رجلٍ حسنِ الوجهِ.

أمّا **سيبويه** فيخالف هذا، لأنّه يعتبر أنّ المثال المذكور منقول عن أفصح العرب وأكثرهم، وهو مخالفة لقياس النعت والمنعوت، وهو نعت للجُحْر، لا للضبّ، ولكنّهم جرّوه لأنّه نكرة كالضبّ، وقد جاء في موقع

يقع فيه نعت "الضبّ"، فصار و"الضب" بمنزلة الاسم الواحد، فـ"جُحر ضبّ" (أي المضاف والمضاف إليه) هما كالاسم الواحد، لا ينفصلان، فأُتبع النعت قياسًا على الثاني المجرور (ضبٍّ)، لا الأوّل المرفوع (جُحرُ).

وأوضح **الخليل بن أحمد** أنّنا إذا ثنّينا فقلنا: هذان جُحرا ضبٍّ خربان، لم يقولوا "خَرِبَيْنِ"، لأنّ الضبّ واحد والحجران اثنان، فالإتباع بسبب المجاورة يسقط هنا. ومثل هذا يكون في قولنا أيضًا: هذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٌ، فالرفع واجب، ولا يقبل **الخليل** بالجرّ هنا على المجاورة.

وقد نقل **البغداديّ** أنّ المثال الأوّل المذكور، أي: "هذا جُحر ضبٍّ خرِبٍ"، مسموع فيه الجرّ والرفع، وليس مقصورًا على الجرّ؛ في حين اعتبره **ابن هشام** شاذًّا.

القسم الرابع:

في بعض أخطاء اللغة الشائعة

١ - أجابَ عنْ: كثيرًا ما نقرأ بعضهم يكتب: أجابَ على السؤال، بتعدية الفعل بـ"على" حرف الجرّ، وهذا لا يجوز.

وفي الواقع، فإنّنا نجد في مادّة "جابَ" الفعل "أجابَ"، مَزيدًا، والمصدر منه إجابَة، ويقال: أجابَ عن السؤال، وأجابَ إلى السؤال، وأجابَ السؤالَ، وأجابَ الرجلَ، بتعدية الفعل مباشرةً، ولكنّ المادّة لا تحتمل حرف الجرّ "على"، ويمكن أن نقول أيضًا: أجابَت الأرضُ، أي أنبَتَتْ، وهذا الفعل عندئذٍ لازمٌ، لا متعدٍّ. أمّا فعل "جاوَبَ"، ومصدره "مُجاوَبَة"، فيكون بالتعدية المباشرة، فنقول: جاوبَه، بمعنى أجاب سؤالَه، وقد يأتي بمعنى حاورَه.

وعليه، لا يجوز أن نقول: أجابَ على السؤال، بل نقول: أجابَ عن السؤال، وإليه، وأجابه.

٢ - المثابة والمكانَة: كثيرًا ما نقرأ: أنتَ بمَثابَة أخي، يريدون: بمَكانَتِه، أو بمَنزِلته.

وفي الواقع: فإنّ المـَثابةَ في اللغة لا تعني ما يعنون. لأنّ المـَثابَة هي مُجتَمَع الناس بعد تفرُّقهم، أي المكان الذي يعودونَ إليه مرارًا؛ جاء في القرآن الكريم: "وإذْ جعَلنا من البيتَ مَثابَةً للناسِ وأمنًا."[١] والمثابة أيضًا: مَبلَغ جُموم ماء البئر. أمّا المـَثْوَبَة والمـَثوبَة (بفتح الواو وبإسكانها) فالثَواب، أي الأجْر، ويكون عادةً للخير منه، فإن أريد الشرّ قيل: العقوبة والعِقاب.

---

[١] - البقرة/ ١٢٥

أمّا المَنزِلَة فالدرجَة والمَكانَة. لهذا نقول: أنتَ بمنزلة أخي أو بمَكانته، ولا يجوز أن نقول: بمَثابته.

٣ – برّر وسَوّغ وعَلّل: كثيرًا ما نسمع أو نقرأ: برّرَ العَمَلِ، يريدون ذكر سببَه.

على أنّنا إذا عدنا إلى المعجَمات العربيّة، وجدنا فيها المادّة على النحو الآتي: بَرَّه، أي قَهَرَه بالفِعل أو القول، وكذلك برَّ القولَ وفيه، أي صَدَقَ وأطاعَ، فهو بارّ أي صادِق ومُطيع؛ وبَرّ أي اتّسعَ في الإحسان؛ وبُرّ (في المجهول)، بمعنى قُبِلَ؛ فإذا ضوعِفَ الفعل قيل: بَرَّرَ العمل، أي زَكّاه ونسَبَه إلى البِرّ، أي الخير.

وبالعودةِ إلى مَزيدات هذا الفعل نجد فيها: بَرَّرَ العمل، وقد جاء ذكره؛ وأَبَرَّ فلانٌ، أي سافرَ في البَرّ؛ وأَبَرَّ الرجلُ أي كثُر أبناؤه؛ وأَبَرَّ القومُ أي كثروا، وأَبَرَّ اليَمينَ أي جعلها على الصدقِ؛ وأَبَرَّ الشاءَ أي أصدَرَها فقبلها الله منه. وأَبَرَّ أيضًا أي غَلَبَهم وفاقَ عليهم. وبارَّه أي أحسنَ إليهِ؛ وتَبَرَّرَ أي صارَ مُطيعًا لخالقه؛ وابتَرَّ أي اعتزلَ وتركَ أصحابَه.

فكما ترى لا ذِكْرَ في مزيدات هذا الفعل لـ"برّرَ" بمعنى ذَكَرَ السببَ أو العلّةَ. لذلك من الأفصح ألّا يُقال: بَرَّرَ العملَ، بل: سَوَّغَه، أو علَّلَه.[١]

---

١ – جاء في المعجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغة المصريّ في "برّر": "بَرَّرَ عملَه: زَكّاه، وذكر من الأسباب ما يبيحه (محدثة)." (مجمع اللغة العربيّة، **المعجم الوسيط**، الأردن: دار عمران، ط٣، ١٩٨٥، ط٣، ١/ ٥٠) ومن الواضح أنّهم قاسوه على تزكية الشيء، ونقلوه إلى العمل.

٤ - جمع اللفظة مرتين: كثيرًا ما نقرأ اليوم ألفاظًا تُجمَع جمعين: جمعَ تكسير للكثرة، ثمّ جمع مؤنّث سالمًا، نحو: عطورات، وأهرامات، ولحومات، وما إلى ذلك...

ولعلّ السماع هنا هو في أساس هذا الاستعمال اللغويّ، لأنّ العرب عرفوا بعض الألفاظ التي جُمِعَت مرّتين، وسمّوها جمعَ الجَمع، غيرَ أنّه لا يُقاس عليه. قال السيوطي:[1] "لا ينقاس جَمع الجمعِ... ولا يُجمَع إلّا ما جمعوا." وكذا مذهب أكثر النحاة. ومن الألفاظ التي سُمِعَت عند العرب مجموعة كذلك: بيوتات، ورِجالات، ودُوَرات (جمع: دار، دور)، وصَواحِبات، وأسامي (جمع أسماء)...

وفي كلّ الأحوال لا يكون جمع الجمع هذا إلّا لما زاد على العشرة في عدده.

وقد أقرّ المجمع اللغويّ المصريّ استعمال هذا الضرب من الجمع، غيرَ أنّه "مَقيس عند الحاجة"، كما قال.

وهنا يمكننا أن نقول ردًّا على استعمال مثل هذه الجموع:

١ – إنّنا لا نرى "الحاجةَ" اليوم إليها، ولا سيّما أنّنا نملك في لغتنا جموعًا كثيرة تُغنينا عن هذا الاستعمال.

٢ – إنّنا لا نجد في اللغة العربيّة نفسها إلّا بعضَ الألفاظ القليلة دونَ الثلاثين عددًا، جُمِعَت مثلَ هذا الجمع. ومعنى هذا أنّ قدامى العرب أنفسهم ابتعدوا عن استعمال هذا الجمع، أو عن تثنية المجموع.

---

[1] – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨، ٣/ ٣٣٥

٣ – إنّنا إذا عدنا إلى الجموع المذكورة (والخطأ الشائع الذي نتكلّم عليه هو في جمعِ جموع القلّة مرّة ثانية على الجمع المذكر السالم)، وتأوّلنا حاجة العرب إلى جمعها من الناحية البلاغيّة، أمكننا أن نقول: إنّ الجمع الأوّل كان من أجل التعظيم والمبالغة (كالرجال، جمع رَجُل، والبيوت، جمع بَيت، والدور، جمع دار)، ثمّ جاء الجمع الثاني، أي الجمع بالألف والتاء، ليدلّ على قلّة هؤلاء وأهميّتهم، لأنّ هذا الجمع يفيد القلّة، أي يفيد عددًا بين الثلاثة والعشرة. ولئن كان جمع الجمع لا يجوز لما هو دون العشرة، فإنّ مدلوله البلاغيّ هو تعظيم الفئة القليلة التي يشملها.

من هنا، نرى أنّنا لا يجوز أن نجمع اللفظة المكسّرة جمعًا مؤنثًا سالمًا، لأنّ الجمع الثاني لا قيمة بلاغيّة له، وما من حاجة إلى هذا.

٥ – ذهبنا سويّةً: كثيرًا ما نقرأ: ذهَبنا سويَّةً (أو: ذهبنا سَوِيًّا)، باستعمال لفظة "سويّة" (أو: "سَوِيّ") بمعنى "معًا".

وفي الواقع، فإنّ لفظة "سويّة" هي مؤنّث "سَويّ"، يقال: مكانٌ سَوِيّ، أي مستَوٍ طرفاه في المسافة، ورجل سَوِيّ، أي لا عيبَ في خُلُقِه، وقد قال الشاعر بهذا المعنى:

يا مَريضَ الجُفونِ عَذَبْتَ قَلْبًا كانَ قبْلَ الهَوى قَوِيًّا سَوِيّا.

وجاء كذلك في القرآن الكريم: ﴿فتمثّل لها بشرًا سَوِيّا.﴾[1] والسويّة تعني كذلك: الإنصافَ والمساواة. يقال: قسَمتُ الشيءَ بالسويّة بينهما. وقد قال الشاعر:

---

[1] – مريم/ ١٧

أَتَسْأَلُني السَوِيَّةَ وَسْطَ زَيدٍ؟ ألا إنّ السويّةَ أنْ تُضامُوا.

والسويّة: من مراكِبِ الإماء والمحتاجين، وهي أيضًا كِساءٌ محشوّ يشبه البردعة، أو الرداء الذي يُجعَل على ظَهر الإبل، ويُجمَع على سَوايا.

وهكذا، فلا مكان، في هذه المادّة، للمعنى الذي نجدهم أحيانًا يستعملون به "سَوِيّ" و"سَوِيّة". لذلك لا تقل: جئنا سَوِيّةً (أو: سَوِيًّا)، بل قل: جئنا معًا.

٦ – الغير والآخرون: كثيرًا ما نقرأ أو نسمعهم يقولون: أنتَ تُحِبّ الغَيرَ، يريدون باللفظة: الآخَرين.

وفي الواقع، فإنّ للفظة "غير" معانيَ عديدةً، فهي تكون اسمَ مصدر من "غَيَّرَ"، جاء في الحديث الشريف: "مَنْ يكفرْ باللهِ يَلقى الغَيرَ"، يُرادُ بالـ"غَير" هنا تَغَيُّر الحال من الصلاح إلى الفساد. وبَنات غَير، أي الكذب والباطل ولكّ ما يُغاير الصدق.

وتكون "غَير"، أيضًا بمعنى "سِوى" في الاستثناء، فنقول، مثلًا: جاءَ القومُ غيرَ زَيدٍ، وهي بمعنى "إلّا". وقد تفيد النفيَ في الاستعمال، كما لو قلت: جاءَ الرجلُ غيرَ مُبالٍ بالخطر، فكأنّك تقول هنا: لا يبالي... وهذا الاسم، عمومًا يلازم الإضافة، إلّا إذا تقدّمته "ليسَ،" أو "لا"، فيعتبر المضاف إليه محذوفًا، كما في قولك: معي درهمٌ ليسَ غَيرَ (برفع "غير"، أو بنصبها)، أو: معي درهمٌ لا غيرَ. ويجوز تنوين "غير" في المثالين المذكورين.

ومن المعروف أنّ "غير" هذه نكرة موغلة في التنكير، فإذا أضيفت إلى معرفة بقيت نكرة. لهذا السبب لا يجوز استعمالها معرفةً، فلا تزاد عليها

"أل" في أوّلها. من هنا لا يمكن أن نقول: "الغَير"، نريد الآخَرين، لأنّنا بذلك نجعل "أل" داخلة على الكلمة، و"أل" هنا للتعريف، لا لشيء آخر.[١]

بناءً على هذا، لا تقل: أنتَ تُحِبّ الغَيرَ، بل قل: أنتَ تحِبّ الآخَرين.

٧ – صباحًا ومساءً: من الشائع أن نقرأ، هنا وهناكَ في الإعلانات، عبارة: نفتح صباحًا مساءً. وهي عبارة فيها ظرف مركّب هو "صباحًا ومساءً".

وللظروف المركّبة في العربيّة قاعدة خاصّة: فهي تكون إمّا معربةً، وعندئذٍ لا بدّ من عَطف الأوّل على الثاني بالواو، فنقول: صباحًا ومساءً، وصيفًا وشتاءً... وإما مبنيّة، فنستعملها من غير عطف، ولا تنوين، نحو: صباحَ مساءَ، وصَيْفَ شِتاءَ... ولكن لا يجوز الخلط بين الحالين في الإعراب، لذلك لا يجوز أن نقول: صباحًا مساءً، أو صيفًا شتاءً، بل نعطف كلّ واحد بالواو، ليكون الأوّل هو الظرفَ المقصود بالمفعوليّة، والثاني معطوفًا عليه، يتبعه في الحال الإعرابيّة.

٨ – عاشَ التجربةَ وعاناها: كثيرًا ما نقرأ في الكتب أو نسمع في وسائل الإعلام مَن يقول: لقد عاشَ فلانٌ تجربةً سيّئةً، يقصد أنّه عاناها.

لكنّ فعل "عاشَ"، كما هو معروف، لازم، لا متعَدٍّ، فهو يعني: صارَ ذا حياةٍ، فإذا قلتَ: "عاشَ تجربةً" فإنّك تعدّيه، فتجعل له مفعولًا به، وهذا

---

[١] – على الأرجح أنّ استعمال "غير" بمعنى الآخرين ناتج عن بعض الترجمات من الفرنسيّة للكلمة Les autres.

غير جائز، فالفعل لا يتعدّى بالحرف ولا بنفسه. ولا يُستَعمل بمعنى "عاشَ". ولعلّ هذا الخطأ مردّه إلى التعريب، لأنّ الفعل المذكور بالفرنسيّة، أي vivre متعدٍّ، فنقول: il a vécu une mauvaise expérience، ونعدّيهِ إلى مفعول به مباشرةً، غيرَ أنّ هذا لا يجوز أن يُقال بالعربيّة.

لهذا قل: عاني فلان تجربة، أو مرّ بتجربة.

٩ – عودُ الضمير: شاعت، بفِعل التعريب على الأرجح، مسألةُ تقديم الضمير على صاحبه، ولا سيّما في الكتابات الصحفيّة، فقالوا: على سبيل المثال: "بعد عودته إلى لبنانَ، صرّحَ المسؤولُ الفلانيّ..." فيجعلونَ ضميرَ الهاءِ في اللفظة "عودته" متقدِّمًا على صاحبه وهو "المسؤول".

وقد يكون مثل هذا التقديمِ ممكنًا في بعض اللغاتِ الأجنبيّة، كالفرنسيّة مثلًا، ولكنّه مرفوض في العربيّة، لأنّه يخالف المنطقَ اللغويّ والبنيويّ. فالضمير، في العربيّة، يُستَعمل، أساسًا، كَيْلا نكرّرَ الكلمة؛ فلو قلنا، على سبيل المثال: الولدُ قَبّلَه أبوه، فقد استعملنا ضميرَي الهاءِ في كلٍّ من "قَبّله" و"أبوه"، مَنعًا من تكرارِ لفظة "الولد"، لأنّ الأصلَ أن نقولَ: الولد قَبَّلَ الولدَ أبو الولدِ، فلمّا كرهَت اللغةُ مثلَ هذا التكرار، تجنّبته بالضمائر.

من هنا، فإنّ استعمال الضمير قبلَ صاحبه ليسَ من طبيعة التركيب العربيّ في الجمل العاديّة. ولكنّ بعضهم لجأ إلى مثل هذا من باب الحاجة البلاغيّة، لا بقَصدِ جَعلِهِ أمرًا عامًّا، كما في قول الشاعر:

مَشَيناها خطًى كُتِبَتْ عَلينا ومَنْ كُتِبَتْ عليهِ خُطًى مَشاها.

حيثُ جعلَ ضميرَ الهاء في "مَشيناها" قبلَ صاحبه، من باب التأكيد بالبدلِ، ولَفْتِ النظرِ، ولكنّ هذا لا يصير قاعدةً عامّةً لتقديمِ الضميرِ على صاحبه، بل يبقى وسيلةً جَماليّةً في النصّ، وربّما ضرورةً يُقصَد إليها في حالات معيّنة.

من هنا، لا يمكننا أن نقول: "بعدَ عودتهِ إلى لبنانَ صرّح المسؤول الفلانيّ..."، بل نقول: "صرّح المسؤولُ الفلانيّ بعدَ عودته إلى لبنانَ..." فيستقم الكلام، ويصير صاحب الضمير قبل الضمير نفسه.

١٠ – قَوَّمَ وقَيَّمَ: درَج استعمال لفظة "قَيَّمَ" (ومصدرها: "التَقْييم") في اللغة الشائعة، بل حتّى في البرامج المدرسيّة الجديدة، وهي لفظةٌ خَطَأٌ، لأنّ الفعل هو "قَوَّمَ"، لا "قَيَّمَ"، واويّ الأصل، من "قامَ، يقومُ". ولفظة "القِيمة" التي منها يشتقّ هؤلاء "قَيّمَ" هي في أصلها: "قِوْمَة"، بالواو، يدخل عليها إعلال (أي تغيير يطرأ على حرف علّة في الكلمة، فيتسبّب بقلبه حرفًا آخر – وهنا تتحوّل الواو ياءً)، فتصير قِيمَة.

ولقد خَرَّجَ بعضهم هذا فقالوا: إنّ من الجائز أنْ نقول: "تَقييم" لأنّهم يفرّقون به بينَ "قَوَّمَ" الشيءَ بالواو، إذا أرادوا التعديلَ والإصلاح وإزالةَ الاعوجاج، و"قَيَّمَ" إذا أرادوا التَثمين، أي تخمين الثمن أو القيمة. وقد استدلّ هؤلاء على سلامة ما ذهبوا إليه لغويًّا بأنّ الفعل "قَيَّمَ" قد اشتُقّ من لفظة "القِيمة" نفسها، والعرب أجازوا اشتقاق الفعل الثلاثيّ المضاعَف العين من الأسماء الجامدة والأعيان، كما في قولهم: فَضَّضَ، من الفضّة، وقَشَّشَ

من القَشّ، وذَهَّبَ من الذهب، وما إلى ذلك من ألفاظ... وهكذا أجازوا لأنفسهم أن يقولوا : "قَوَّمَ".

لكنّ الواقع اللغويّ يُسِقط ما قد ذهبوا إليه. لأنّنا إذا عدنا إلى تلك الألفاظ رأينا ألّا وجود لها في العربيّة، لذلك لم يكن بُدٌّ من اشتقاقها؛ أمّا لفظة "قَوَّمَ" فتخالف هذا، لأنّ فعله ومصدره معروفان ومستَعملان، بيدَ أنّ استعمالهما جاء بالواو، لا بالياء. ولا يكفي الاستحسان الذوقيّ لتغيير كلمات اللغة، إذا كانت معروفة فيها، بل لا بدّ من مُرتَكَز ثابت لتسويغ التبديل.[١]

هكذا، لا يجوز أن نقول: "قَيَّمَ"، بل يُقال: "قَوَّمَ الشيءَ"، والمصدر "تقويم"، لا "تَقييم".

١١ - "كمْ" في صيغة التعجّب: من الأخطاء التي شاعَت بفعلِ التعريب على الأرجح، استعمال "كم" في صيغة التعجّب، كقولهم: كَم هو جميل!

ولا يصلح مثلُ هذا التركيب في العربيّة، وإن صَلح في لغة أخرى، كالفرنسيّة، لأنّ طبيعةَ الجملة نفسها لا تحتمله. والسبب هو أنّ "كم" خبريّة (من أسماء الكناية، وتُدعى "كم الخبريّة")، ما يعني أنّنا نستعمل جملة

---

١ - جاء رأي للشيخ محمد حسن آل ياسين، وهو عضو في المجمع العلميّ العراقيّ، يفنّد هذه المسألة، ويتساءل في نهايته عن إمكان استعمال قَوَّم، مع أنّ الاستعمال العربيّ لم يجزه، وذلك في مذكّرة له رفعها إلى لجنة اللغة العربيّة في المجمع بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٥ (راجع: محمد حسن آل ياسين، **مسائل لغويّة في مذكّرات معجميّة**، بغداد: مطبعة المجمع العملي العراقيّ، ١٩٩٢، ص ٨٦ – ٨٨.)

خبريّة من أجل أن نتعجّب بها، في حينِ أنّ جمل التعجّب إنشائيّة، ولها تركيبها الخاصّ، ولا يجوز أن نستعمل في الإنشاء ما هو للخبر.

لكنّ في اللغة العربيّة صيَغ تعجّب عديدة، أبرزها صيغة "ما أفعَلَ"، لذلك لا نقول: كم هو جميل! بل: ما أجملَه! وأجْمِلْ بهِ، ويا لَجَمالِهِ! ولله دَرُّهُ جَميلًا... أو غير ذلك ممّا يصلحُ في تركيب صيَغ التعجّب العربيّة، وهو كثير.

١٢ – لافت ومُلْفِت: كثيرًا ما نجد بعض من يكتبون يستعمِلون لفظة "مُلْفِت"، ويريدون بها أنّه يَلفُت، أو يجعلنا نَلْتَفِت، كقولهم: هذا مُلْفِت للنَظَر.

والواقع أنّ قولَنا "مُلْفِت" خطأ، لأنّ اللفظة مشتقّة من فعل "لَفَتَ"، لا "أَلْفَتَ"، بل إنّ صيغةَ "أَفْعَلَ" لا تُستَعمل لهذا الفعل، فلا يُشتَقّ فعلٌ منها في العربيّة؛ فنحن نقول: "لفَتَ فلانًا عن رأيه"، أي صرَفَه، و"لفَتَ الشيءَ"، أي لواه، و"لفَتَ الراعي الماشيةَ"، أي ضربَها كيفَما اتّفق، و"لفتَ اللِحاءَ عن الشجر"، أي أرسلَه كيفَما كان، و"لَفَّتَ" بمعنى لوّى، و"التَفَتَ" و"تَلَفَّتَ" بمعنى صرفَ وجهَه، وأمالَ به.

بناءً على هذا، فإنّ الصيغة المنويّ استِعمالها هنا في الاسم هي اسم الفاعل، وهو يُشتَقّ من الثلاثيّ على زِنة "فاعِل"، فنقول في لَفَتَ: لافِت، كما نقول في عَرَف: عارِف، وفي سَرَقَ: سارِق...

وهكذا لا يُقال مُلْفِت، بل لافِت.

١٣ – لعبَ دورًا: كثيرًا ما نقرأ في كتابات بعضهم أو نسمعهم يقولون: "لعبَ فلانٌ دورًا"، يريدونَ أنّه مَثّله، أو قامَ به أو أدّاه.

لكنّ فعل "لعِبَ" ليسَ فعلًا متعدّيًا، فله أكثر من معنى، ومتى جاء متعدّيًا كان ذلك بالحرف، لا بنفسه. تقول: "لعَبَ (بفتح العين) الصبيُّ، أي سالَ لعابُه، ولعِبَ (بكسر العين) فلانٌ، أي مزَحَ وابتعدَ عن الجدّ، أو فعلَ فعلًا لا ينفع، ولعبَ بكذا (وهنا تعدّى الفعل بالحرف)، أي اتّخذه لعبةً، ولعبَ في الأمر، أي استخفّ به، ولعبت الريحُ بالتراب، أي حرّكته، وألعب على الكَمان، أي عزَفَ عليه. ولكن لا يجوز استعمال هذا الفعل متعدّيًا بنفسه ليتسلّط على مفعول به، كما هي الحال بالفرنسيّة، حيث نجد الفعل عينه متعدّيًا إلى المفعول به مباشرةً، كقولنا: Il a joué un rôle، وتعريب هذه العبارة حرفيًّا: لعبَ دورًا.

لهذا لا تقل، كما جاء: لعبَ دورًا، بل قل، مَثّلَ دورًا، أو قامَ به.

القسم الخامس:

ملاحظات عامّة في المعاجم العربيّة

١ – تمهيد: قام علم المعاجم عند العرب على مجهودات فرديّة كبيرة. فلم تعرف العرب، قبل عصر النهضة، المجامع اللغويّة، ولا عرفت التأليف الجماعيّ. وكان ذوو النفوذ والثروات يرعون المؤلّفين، في أكثر الأحيان، والأمثلة على هذا كثيرة.

٢ – ملاحظات: المعاجم، كما هو معروف، نوعان: معاجم المعاني وهي الأسبق إلى الظهور، والمعاجم المجنّسة التي بدأت بالظهور مع **الخليل بن أحمد**.

ويمكننا أن نبدي في المعاجم العربيّة الملاحظات الآتية:

١ – خلط العرب، عمومًا، بين المعاجم والموسوعات. فطبيعة المعجم تختلف عن طبيعة الموسوعة، وكذلك وظيفتاهما. وإذا نظرنا إلى بعض المعاجم العربيّة القديمة، كـ"لسان العرب"، مثلًا، **لابن** منظور، و"تاج العروس" **للزبيدي**، وجدنا الطابع الموسوعيّ غالبًا عليهما، مع أنّهما معجمان لغويّان، هدفهما أن يفسّرا الألفاظ. **فابن منظور والزبيدي** يُقحمان في معجميهما أخبارًا وأعلامًا ومسائل لغويّة كان المعجم في غنًى عنها.

٢ – علينا، في المعاجم المخصّصة للطلاّب، أن نسقط العربيّة المهمَلَة، ونتركها للمعاجم الكبيرة. فإذا أخذنا، مثلًا، "منجد الطلاّب" الذي جمعه **فؤاد أفرام البستاني** عن **لويس المعلوف**، وهو من أفضل المعاجم الصغيرة وأشهرها، وجدنا، على سبيل المثال، ما يأتي:

"زُؤْبر – [زَأْبَرَ] الثوبُ: صار له زِئْبَر. – الثوبَ: أخرجَ زِئبرَه.

[الزئْبَر والزُؤْبَر والزَوْبَر] ما يظهر من دَرز الثوب."[1]

ونجد في الحرف نفسه، بعد قليل، المادّة الآتية:

"زبرج [زَبْرَجَ] الشيءَ: حسَّنَه. زيّنَه.

[الزِبْرِج] الزينة من وَشْي أو نحوه. كلّ شيء حسن. الذهب. السحاب الرقيق فيه حمرة ج. زَبارِج."[2]

ولا نرى أنّ الشخص الذي خُصِّص له هذا المعجم يمكن أن يقع على هذه المفردات في قراءته. **فالبستاني** يقول في تقديمه: "أصل هذا المعجم المدرسيّ الصغير كتاب "المنجد" المعروف لحضرة الأب **لويس معلوف** اليسوعيّ... على أنّ هذا الأصل المتين نشأ عنه فرعنا الصغير، متّجهًا جهةَ الطلاّب خاصّة من الذين لا يكاد يقع في مطالعاتهم نصف المفردات التي جمعها "المنجد"، ولا يكاد يتناول استعمالهم ربع هذا النصف."[3] لهذا السبب فإنّ المطلوب هو اختصار عدد الألفاظ التي تُثبت في مثل هذه المعاجم.

٣ – تخصيص معاجم خاصّة للصغار، فيها عدد محدود جدًّا من الكلمات، ومرتّبة بشكل ألفبائيّ مُبَسَّط، لا يقوم على ردّ الكلمة إلى أصلها

---

١ – لويس المعلوف، **منجد الطلاب**، جمع فؤاد أفرام البستاني وتنسيقه، بيروت: دار المشرق، ط ١٢، ص ٢٧٦

٢ – المصدر نفسه، ص ٢٧٧

٣ – المصدر نفسه، توطئة.

الاشتقاقيّ، بل على النظر فيها كما هي: أي على طريقة "المنجد الإعداديّ".

٤ – علينا أن نذكر، في المعاجم المتخصّصة، الألفاظ التي لم تعد تُستَعمل وأن نشير إليها بأنّها مهملة، وكذلك إلى الألفاظ الدخيلة بفعل الاستعمال والتعريب، أو ما إلى ذلك.[١]

٥ – يجب أن يظهر، في المعاجم المتخصّصة، أصل الكلمة، وتطوّر معانيها عبر العصور من خلال الاستعمال. ثمّ المعاني الجديدة التي اكتسبتها لاحقًا، لأنّ كثيرًا من الكلمات دخلت عليها معانٍ جديدة في مرحلة النهضة، ولكنّنا لا نعثر عليها في أغلب المعاجم.

٦ – يجب أن توضع معاجم متخصِّصة ببعض المؤلّفين لنتعرّف إلى معاني ألفاظهم المختلفة؛ فالكلمة التي تعني شيئًا مع مؤلّف، قد ينحرف معناها، ويتّسع مع مؤلّف آخر. فإذا أخذنا، مثلًا، لفظة "الأثير"، وهي تعني ما يأتي: "بريق السيف، والمفضّل على غيره. نقول: هو أَثيري، أي إنّي أؤثره وأفضّله."[٢] ولكنّنا إذا نظرنا في مداليلها عند **جبران خليل جبران**، مثلًا، وجدنا لها معانيَ أخرى، منها: مقرّ الارواح ومَسكنها. والألفاظ تتطوّر، كما هو معروف، عن طريق الاستعمال.

---

١ – ذكر "المعجم الوسيط" الذي وضعه مجمع اللغة العربيّة المصريّ الألفاظ الدخيلة، وأشار إليها؛ ولكنّه لم يشر إلى الكلمات التي لم تعد مستعمَلة في أيامنا.

٢ – مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ص ٥

٧ – كانت المعاجم القديمة تعرف اضطرابًا في عرض المادّة. فـ"لسان العرب"، على سبيل المثال، يعرض الكلمات من غير ترتيب، وهي فيه كثيرة جدًّا. والمطلوب، في المعجم، أن تأتي مرتّبة، فنعثر على الأفعال أولًا، المجرّد فالمزيد، ثمّ على الأسماء التي ترتبط بها.

٣ – ملاحظات في التصريف: ثمّة ثلاثة أنواع من اللغات: اللغات الفاصلة، والإلصاقيّة (أو اللاصقة)، والاشتقاقيّة (أو المتصرّفة). فاللغات الفاصلة، كالصينيّة، هي التي تحافظ على شكل الكلمة الواحد الذي لا يتغيّر، أيًّا تكن وظيفتها في الجملة، كأن نقول: "كتَبَ أنا، وكَتَبَ أنتَ... فالضميران "أنا" و"أنتَ" لا يتغيّران، أيًّا يكن موقعهما في الكلام، فلا نقول: كتَبْتُ، وكَتَبْتَ... فلا يصيران: تُ، وتِ.

واللغات الإلصاقيّة هي التي تتألّف من جذر أساس، تضاف إليه سوابق préfixes ولواحق suffixes، كما هي الحال في الفرنسيّة. فلو أخذنا الجذر port أمكننا أن نزيد عليه السوابق ap وsup وem، وكذلك اللواحق: er، وement... وهذا يعني أنّنا نولّد الكلمات من خلال هذه الزيادات التي تحمل في ذاتها معانيَ محدّدة.

أمّا اللغات الاشتقاقيّة فهي التي تُشتَقّ منها الألفاظ عن طريق زيادة الحركات وبعض الأحرف على نواة الكلمة. فالنواة [ك ت ب]، مثلًا، تصير "كَتَبَ" إذا زدنا عليها ثلاث فتحات، و"استَكتَبَ" إذا زدنا عليها الهمزة والسين والتاء والحركات المطلوبة، و"كِتَاب" إذا زدنا عليها الألف والحركات

المناسبة... وكذلك الأمر في الإنكليزيّة، مثلًا، في الفعل to see: saw، وseen.[١]

على هذا الأساس قام المعجم العربيّ والميزة الاشتقاقيّة للغة العربيّة. وأنواع الاشتقاق في العربيّة أربعة: الاشتقاق الصغير (أو الأصغر)، الذي يقوم على أساس تصريف الكلمة، بزيادة أحرف أو حركات على مادّة الأصل للفعل الثلاثي أو الرباعيّ، نحو: كَتَبَ، وكُتِبَ، وكاتَبَ، واستَكتَبَ، واكتَتَبَ... أو على مادّة الاسم: كِتاب، كُتُب، وكِتَابَة... وعلى هذا، فإنّ معنًى معيّنًا يجمع بين هذه الألفاظ هو الكتابة. والاشتقاق الكبير (الذي سمّاه **ابن جنّي** الاشتقاق الأكبر)، وهو تقليب المادّة الثلاثيّة تقاليبَ ستّة تختلف فيها المعاني، ويربط بينها معنى جوهريّ واحد، نحو (ك ل م)، و(م ل ك)، و(ل ك م)، و(ك م ل)، و(م ك ل).[٢] والاشتقاق الأكبر الذي يقوم على اشتراك بعض الحروف الثلاثة في الكلمة، لا كلّها، نحو: كَتَبَ وكَتَمَ، وسارَ وساءَ، وكَسِبَ وكَرَبَ، ووقفَ وثَقِفَ...[٣] أمّا الاشتقاق الكُبّار فهو

---

[١] – قارن: أنيس فريحة، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، بيروت: دار النهار، ط ٢، ١٩٨٠، ص ١١٢ – ١١٣.

[٢] – نشير إلى أنّ هذه النظريّة ليست صحيحة برأينا، لأنّ المعنى الجوهريّ لا يتحصّل لنا في كلّ الكلمات، بل لا يتحصّل لنا في معظمها.

[٣] – يقول محمد المبارك: "على أنّ اللغويين، بعد **ابن جنّي**، ميّزوا بين أنواع الاشتقاق، وأطلقوا اسم (الاشتقاق الأكبر) على ما اسماه **ابن جنّي** بالأكبر، أي الذي يعتمد على الحروف الثلاثة دون تبديل فيها، ولكن في مواقعها وترتيبها، وأطلقوا اسم (الاشتقاق الأكبر) على ما يكون فيه اشتراك في بعض الحروف الثلاثة سواء أكان بين الحروف المتغايرة تشابه أو تقارب في المخرج أم لم يكن على القول الأرجح، مع وجود

النحت، أي توليد كلمة من كلمتين أو أكثر، كقولهم: عَبْشَمِيّ (من عبد شمس)، أو بَسْمَلَ (من قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم")، وغير ذلك. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ما ذكره **أنيس فريحة** في هذه المسألة، فقد اعتبر أنّ العربيّة غير قابلة للنحت، ولا نُحِتَتْ كلمات عبر تطوّرها التاريخيّ. وما جاء من الألفاظ بمنزلة المنحوت ليس كذلك، بل هو اختصار لجمل، ككلمة "بَسْمَلَ" التي ذكرنا فهي اختصار لجملة، ومثلها حَوْقَلَ التي هي اختصار للجملة: لا حول ولا قوّة إلاّ بالله، إلخ... والسبب، برأيه، أنّ العربيّة "بلغت مرتبة الثلاثيّة"، أي أنّ أكثر مفرداتها تتألّف من ثلاثة أحرف، فإذا نحتت حذفتَ منها، وإذا حذف حرف من الثلاثة المذكورة، اختلّ المعنى.[١]

ونحن نقول: إنّ هذا المبدأ ليس صحيحًا، لأنّ النحت يفترض تغيير الكلمة، سواء أكانت كلمة ثلاثيّة، أم كلمتين. فقد قال العرب، إلى جانب بَسمَلَ وحَمْدَلَ: العَبْشَميّ، فنحتوا من لفظتي عبد وشمس؛ وقاسوا على هذا حين قالوا: بَرْمائيّ، فنحتوا من برّ وماء، ثمّ نسبوا. ونحتوا من مادّة وروح، فقالوا: المَدْرَحيّ، وغير هذا كثير. فإذا لانت العربيّة لمثل هذه الكلمات، فهي تلين حتمًا للكلمات الأخرى، وليس هذا من باب "التوفيقات"،[٢] كما يزعم **أنيس فريحة**، بل من باب تليين اللغة التي تقبل النحت. والواقع

تناسب وتوافق في المعنى." (محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية**، بيروت: دار الفكر، ط ٦، ١٩٧٥، ص ١١١)

١ - أنيس فريحة، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، ص ١١٦ - ١١٧

٢ - المرجع نفسه، ص ١١٧

أنّك، عندما تنحت، لا تبقى أمام أصل الكلمة، بل تصير أمام أصل جديد، نُحِت من أصلين أو أكثر.

على كلّ حال، فإنّ الخاصيّة الرئيسة في طبيعة اللغة العربيّة هي الاشتقاق الذي على أساسه تتولّد كلماتها، ويتمّ توليد الكلمات بوساطة الأوزان، أي انطلاقًا من مجموعة أحرف تقوم على أساس صوتيّ متتالٍ: أوّل، ووسط، وآخِر (فَعَلَ). وقد قام الاشتقاق الأصغر على هذا الأساس. والأوزان كثيرة، جعلها **سيبويه** في "الكتاب" نيّفًا وثلاثمئة، وجعلها **السيوطيّ** في "المزهر" أكثر من هذا بكثير. وقام خلاف بين البصريّين والكوفيّين على أصل هذه الأوزان؛ فقد اعتبر الكوفيّون أنّ الثلاثيّ هو الأصل، والرباعيّ والخماسيّ ثلاثيّ مزيد فيه حرف أو حرفان، في حين ذهب البصريّون إلى أنّ الرباعيّ والخماسيّ أصلان قائمان، ولا زيادة فيهما.[١] ولنا في الأوزان العربيّة ملاحظات هي الآتية:

١ – علينا أن نعيد النظر في عدد الأوزان الصرفيّة المعروفة: ففي التضعيف يتكرّر الحرف الثاني، نحو: شدّ (حتّى لو اعتبرناها شَدَدَ)، فيصير حرف الوزن الثاني مكرّرًا: فَعَّ، لأنّ اللام في الوزن فَعَلَ تعني، مبدئيًّا، حرفًا مختلفًا عن العين (وبالتالي مختلفًا عن الدال في شَدَّ).[٢] ويعني هذا أيضًا أنّ الوزن الرباعيّ الاصطلاحيّ فَعْلَلَ غير دقيق، لأنّ هذا الوزن يفترض أنّ

---

١ – الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٧٩٣ (المسألة ١١٤)

٢ – أشار إلى هذا ريمون طحان. راجع: ريمون طحّان، **الألسنيّة العربية (المكتبة الجامعيّة – ٢)**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٢، ص ١٢١ – ١٢٢

الحرفين الأخيرين المتمثّلين في لامي الكلمة متماثلان، كما في قَرْدَدَ، مثلًا، ولكنّ هذا الوزن لا يصحّ في مثل دَحرَجَ، لأنّ الحرفين الأخيرين غير متماثلين، وهما الراء والجيم، في حين أنّ حرفي الوزن فَعْلَلَ متماثلان.

من هنا علينا أن نجد وزنًا أدقّ، يكون أصلحَ للإشارة إلى الكلمة الخالية من التكرار والزيادة ليس فيه تضعيف، أو تكرار للحرف الأخير (مثل: فَعْلَبَ، أو فَعْلَرَ، أو فَعْلَدَ...).[١] أمّا إذا كان الرباعيّ يتشكّل من حرفين متكرّرين، نحو زَلزَلَ وسَقسَقَ، فعلينا تكرار الحرفين الأوّلين من الوزن ليصير فَعْفَعَ، فإذا كانت الكلمة مَدَّدَ فوزنها فَعَّعَ.[٢] وإذا عدنا إلى تركيب الكلمات الثنائيّ الذي ذكره **الخليل بن أحمد** في أوّل "كتاب العين"، وجدنا مادّة صالحة لهذا.

٢ — اعتبر النحاة العرب أنّ أحرف الزيادة تُجمع في كلمة "سألتمونيها"، أي أنّها عشرة أحرف. غيرَ أنّهم اعتبروا التضعيفَ من أحرف الزيادة أيضًا. ومعنى هذا أنّ الباء في قَبَّلَ حرف زائد (والأصل: قبل)؛ ولم يرد هذا الحرف في "سألتمونيها". إذًا، كلّ حرف من الحروف العربيّة يصلح لأن يكون حرف زيادة، ولا يجوز حصر هذه الأحرف في الكلمة "سألتمونيها".

---

١ – اعتبر الكوفيّون أنّ هذه الأوزان زائدة على فَعَلَ الثلاثيّ، وأوردوها على اعتبار أنّ الرباعيّ والخماسيّ هما في الأصل ثلاثيّ زيد عليه حرف أو اثنان، واعتبروا لفظة "جَعْفَر" مثلًا — وهي اسم علم — على وزن فَعْلَرَ. (الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٧٩٣)

٢ – قارن: ريمون طحان، **الألسنيّة العربيّة**، ص ١٢٢ وما بعدها.

٣ – إذا زدنا على فَعَلَ حرفًا يصير باعيًّا، ثمّ لم يعد بإمكاننا تركه، لأنّ معنى الكلمة يختلف عندئذ، فعلينا زيادة الحرف نفسه في الوزن: شَيطَنَ، (فَيْعَلَ)، وقَرْدَدَ (فَعْلَدَ)، وبَرْقَشَ (بَفْعَلَ)...

٤ – ينسّق اعتماد هذه النظريّة الصوتيّة الكثيرَ من الأوزان، ويضرب قواعد الإبدال والإعلال والعِوَض والقَلب، كما يضرب عددًا كبيرًا من القواعد الصرفيّة التقليديّة، كالتصغير والنسبة، وسواهما...

٥ – إنّ أصل المدخل المعجميّ للموادّ، والأساس الذي تتولّد منه شجرةُ مجموعةٍ من الكلمات، ليس المصدر، ولا الفعل، وهو الأصل الذي اختلف فيه البصريّون والكوفيّون، بل الجذر الثلاثيّ الخالي من الحركات، والذي على أساس تحريكه وإضافة الأحرف إليه تنبثق شجرته. فالجذر الثلاثيّ "يتألّف من هيكل من ثلاثة حروف صامتة نجدها وفق الترتيب نفسه في جميع الألفاظ التي تتكوّن على إحداثيّتي المزيدات (الأفعال) والمشتقّات (الاسماء والصفات). وترتبط بالجذر، أو بتجمّع حروفه، فكرةٌ عامّةُ الدلالةِ قليلًا أو كثيرًا."[1] وهذا هو الأصل الذي كان يُفترض أن ينظر إليه القدامى للتوليد والاشتقاق، لا الفعل ولا المصدر.

٤ – خاتمة: وبعد، لا بدّ لنا من تفعيل الدراسات الصرفيّة واستقرائها على ضوء النظريّات اللسانيّة الجديدة من أجل تطوير المعجم العربيّ، ومن أجل

---

[1] – راجع في هذا: عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠، في مواضع متفرقة. وكذلك: ديزيره سقال، **الصرف وعلم الأصوات**، بيروت: دار الصداقة العربية، ط٢، ١٩٩٦، ص ٢٥

سدّ الثغرات التي تطالعنا هنا وهناك. وفكرنا العربيّ ناشط من أجل تحقيق ذلك، لأنّنا نجد أعمالًا لافتة في هذا المجال وجهودًا مشكورة.

المصادر والمراجع

١ – المصادر:

– ابن جني، أبو الفتح: **الخصائص**، القاهرة: المكتبة العلمية، ١٩٥٢

– ابن هشام، عبد الملك: **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٨٧

– الأشموني، أبو الحسن: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨

– الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، لا تاريخ

– الأنباري، عبد الرحمن: **أسرار العربية**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧

– الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧

– الزمخشري، جار الله: **شرح المفصل**، القاهرة: إدارة الطباعة المنيريّة، لا تاريخ

– السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١

– الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**، بيروت: دار السرور، لا تاريخ

– الوراق، أبو الحسن: **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢

٢ – المراجع:

– آل ياسين، محمد حسن: **مسائل لغويّة في مذكّرات معجميّة**، بغداد: مطبعة المجمع العملي العراقيّ، ١٩٩٢

– أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٥

– الخطيب، عبد الجواد: **من لغات العرب... لغة هذيل**، منشورات جامعة طرابلس الغرب، لا تاريخ

– سقال، ديزيره: **الصرف وعلم الأصوات**، بيروت: دار الصداقة العربية، ط٢، ١٩٩٦

– شاهين، عبد الصبور: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠

– ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، القاهرة: دار المعارف، ط٧

– طحّان، ريمون: **الألسنيّة العربية (المكتبة الجامعيّة – ٢)**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٢

– الغوث، مختار: **لغة قريش**، الرياض: دار المعراج للنشر، ط١، ١٩٩٧

– فريحة، أنيس: **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، بيروت: دار النهار، ط ٢، ١٩٨٠

– المبارك، محمد: **فقه اللغة وخصائص العربية**، بيروت: دار الفكر، ط ٦، ١٩٧٥

٣ – الرسائل الجامعية (كتب محقّقة):

– العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، رسالة ماجستير بإشراف: د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٦

٤ – المعاجم:

– مجمع اللغة العربيّة، **المعجم الوسيط**، الأردن: دار عمران، ط٣، ١٩٨٥

– المعلوف، لويس: **منجد الطلاب**، جمع فؤاد أفرام البستاني وتنسيقه، بيروت: دار المشرق، ط ١٢

٥ – المقالات:

– السنديوني، وفاء فهمي: **مقال: من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد**، مجلة جامعة الملك سعود، م١، الآداب (١ – ٢)، ١٩٨٩

فهرس المحتويات

القسم الرابع: في بعض أخطاء اللغة الشائعة